

رقم القاعدة الصفحة

(ق)

قاصر (ر . أيضا : تأديب . خيانة الأمانة . دعوى مدنية . مسؤولية جنائية .
مسؤولية مدنية) :

الادعاء بحق مدني على القاصر ومن في حكمه لدى المحاكم الجنائية دون ١٨٥ (٢٢٥) ج ١
إدخال الولي أو الوصي أو القيم في الخصومة . جوازه . ٥٦٤٥ (٧٠٥) ج ٦

المقصود من المادة ٣٣٨ ع . حماية القصر من طمع الغير في ما لهم ٤٤٤ (٦٩٣) ج ٥
باستغلال شهواتهم وهوى أنفسهم انتهازاً لفرصة ضعفهم وعدم خبرتهم . يدخل
في متناولها كل قاصر لم يبلغ الحادية والعشرين أو بلغها ومدت عليه الوصاية .
قاصر بلغ الثامنة عشرة وتسلم أمواله لإدارتها . الحصول منه على سندات ضارة
به . معاقب عليه . القانون يفترض علم المتهم بسن المجني عليه الحقيقية .

قاض (ر . أيضاً : اختصاص . نيابة) :

رد قاض بمذكرة تعطى لسكتب المحكمة الحاضر بالجلسة تحت تجديده ٣٧٤ (٤٢٣) ج ١
بقلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة . لا يجوز إلا إذا كان
الرد واقعاً في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصام .
طلب الرد الذي يقدم بهذه الطريقة في حق قاض لم يجلس لأول مرة يعتبر
باطلاً شكلاً ولا وجود له . نصوص القانون في رد القضاة هي نصوص استثنائية
تفسر بأضيق معانيها حتى لا يتعطل سير القضايا .

قاض كان قبل دخوله القضاء محامياً ووكيلاً عن المجني عليه في دعوى . ٣٩ (٤٢) ج ٣
اشتراكه مع باقي الهيئة في نظر هذه الدعوى . الطعن في الحكم لهذا السبب .
طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد . كان الواجب الادعاء به في الميعاد
القانوني وبالطرق المقررة لرد القضاة .

قاض تولى التحقيق في قضية مدنية . سؤاله أحد الخصوم أو الشهود فيها . ٣١ (٥٧) ج ١
اتهم هذا الشخص في قضية جنائية مرتبطة بالقضية المدنية . مجرد إبداء القاضي
شعوراً شخصياً أثناء نظر القضية المدنية . لا يعتبر واحده سبباً لرده عن نظر
القضية الجنائية .

رقم القاعدة الصفحة

قاض (تابع) :

قاض حضر إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى . هذا لا يدل قطعاً ٤٤١ (٥٤٨) ج ٣
على أنه أبدى فيها رأياً يمنع من القضاء في دعوى أخرى متفرعة عليها .
حضور قاض إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة
سند ادعى بتزويره . هذا لا يمنع من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير .
عدم اعتراض المتهم أمام محكمة الموضوع على ذلك . لا يجوز له أن يرفع الأمر
إلى محكمة النقض مباشرة . لا علاقة لهذا بالنظام العام .

قاض نظر دعوى مدنية ولاحظ فيها وجود تصليح ظاهر في مستند مقدم ٤٠٢ (٦٥٩) ج ٥
لها مطعون فيه بالتزوير . نظره الدعوى الجنائية . الطعن في حكمه لهذا
السبب . لا يصح . ذلك لا يدل على أنه أبدى رأياً يمنع من القضاء في موضوع
الدعوى الجنائية .

قاض فصل في دفع فرعى . لا يمنع ذلك من النظر في موضوع الدعوى . ٤٠٥ (٦٦١) ج ٥
قاض أصدر حكماً بمحكمة أول درجة . اشتراكه في نظر الدعوى استثنائياً . ١٤٠ (١٥٣) ج ١
الحكم فيها غيائياً . المعارضة في هذا الحكم . إحياء هذا الحكم بالحكم الصادر
في المعارضة . الحكم الأخير هو الحكم القائم . لا يحتاج ضد هذا الحكم بأن
ذلك القاضي كان له رأى في الدعوى مانع له من نظرها .

قاض حكم ابتدائياً في الدعوى . اشتراكه في الحكم فيها استثنائياً . صدور ١٤٠ (١٥٣) ج ١
الحكم الاستثنائي حضورياً أو غيائياً ولم تحصل معارضة فيه أو حصلت معارضة
وحكم باعتبارها كأنها لم تكن . حكم باطل لأن رأى هذا القاضي في الدعوى
بعد حكمه فيها ابتدائياً مانع له من نظرها بصفة استثنائية .

قاض نظر المعارضة في أمر الحبس الاحتياطي وقرر صواب استمراره ١٩٧ (٢٥٦)
أو عدم صوابه . ذلك لا يعتبر إبداءً لرأى في موضوع الدعوى يمنع من ١٩٨ (٢٥٧) ج ٢
الجلوس في الهيئة الاستثنائية إلا إذا كان هو عند نظر المعارضة قد أبدى
أسباباً يظهر منها رأيه في موضوع الدعوى .

قاض كان عضواً بالنيابة التي استأنف أحد أعضائها الآخرين الحكم ٢٤٣ (٢٩٨) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

قاضي (تابع) :

الابتدائي . ذلك لا يمنعه من نظر الدعوى ما دام لم يسبق له هو ذاته أن تصرف في شيء من التحقيقات الخاصة بها .

قاضي نظر معارضة المتهم في الأمر الصادر بحبسه احتياطياً على ذمة التحقيق ٢١٠ (٢٥٤) ج ١
وقرر رفضها . اشتراكه مع الهيئة الاستئنافية في نظر القضية . لا مانع . ذلك لا يعد إبداءً لرأى في الدعوى يخفى أن يتأثر به القاضي عند نظره موضوعها .

قاضي سمع شهادة الشهود بناءً على طلب النيابة . جلوسه في الهيئة الاستئنافية . لا مانع . ذلك منه لا يعتبر إبداءً لرأى في الدعوى .

قاضي حكم ابتدائياً باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . اشتراكه في الحكم الذي صدر استئنافاً في غيبة المتهم . معارضة المتهم في الحكم الاستئنافي . عدم اشتراك ذلك القاضي في الحكم الذي صدر بتأييده . صحة هذا الحكم .

قاضي . مجرد تقريره تأجيل القضية في محكمة الدرجة الأولى إلى جلسة أخرى . لا يحرم عليه نظرها في محكمة الدرجة الثانية .

قاضي بهيئة محكمة النقض . جلوسه ضمن هيئة المحكمة التي تنظر موضوع الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها . جوازه . اشتراكه مع زملائه في محكمة النقض لا يمكن اعتباره معه أنه قد أبدى رأياً في موضوع الدعوى .

قاضي سبق أن قضى في نقطة قانونية في دعوى عند ما عرضت على محكمة النقض . قضاؤه في موضوع الدعوى نفسها . جوازه .

إبداء المحكمة ملاحظات قد تنم عن وجه الرأى الذي استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة عليها . ذلك لا ينهض سبباً للطعن في حكمها .

قاضي اشترك في الحكم المنقوض . لا يجوز أن يجلس مع الهيئة التي تعيد نظر القضية .

قاضي حكم في الدعوى ابتدائياً ، حضورياً كان الحكم أو غيابياً . اشتراكه ٢١٠ (٢٢٤)
في الحكم الاستئنافي . بطلان الحكم بطلاناً جوهرياً . ٢٦٦ (٣١٩) ج ٤

وكيل نيابة باشر تحقيقاً في قضية . تعيينه قاضياً . لا يجوز له أن يجلس ٧٤ (١٠٥) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

قاضي (تابع) :

للفصل في هذه القضية سواء أكان أبدى رأيه فيما أجراه من التحقيق أم لم يبد .
أساس ذلك هو الأصل القاضي بعدم الجمع بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء .

ندب قاض للجلوس بدل مستشار في محكمة الجنايات . عدم ذكر ٨٠ (٩٣) ج ١
تاريخ الندب ومدته في الحكم الصادر فيها . لا يبطله . ذكر الندب بمحضر
الجلسة . يكفي . الذي يعنى المتهم هو صلاحية القاضي للندب وحصول ندبه .

ندب قاض للجلوس في محكمة الجنايات . ذكر الأسباب التي استلزمت ٨٤ (٩٥) ج ١
ندبه في الحكم . لا داعي لذلك .

ولاية القاضي في النطق بالأحكام . تشكيل دوائر المحكمة تشكيلا ١٤٤ (١٥٨) ج ١
جديداً . لا يترتب عليه أن تنحل عن قضاة دوائرها القديمة ولاية النطق
بالأحكام التي أصدروها في القضايا التي نظروها بهيئتهم الأولى . النطق بهذه
الأحكام بعد تشكيل الدوائر الجديدة . لا يبطلها .

قاضي نقل إلى محكمة أخرى . متى تزول عنه ولاية القضاء في المحكمة ٢٥٩ (٤٧١) ج ٥
التي نقل منها ؟ عند تبليغه مرسوم النقل بصفة رسمية من وزير العدل .

وكيل نيابة . صدور مرسوم بتعيينه قاضياً . لا يستطيع أن يشغل ٤٤٢ (٥٧٦) ج ٦
بوظيفة القضاء إلا إذا أبلغ المرسوم وحلف اليمين .

قاضي الإحالة (ر . أيضاً : اختصاص . أمر الإحالة . عود . قوة الشيء
المحكوم فيه . محكمة النقض . وصف النعمة) :

نظر الدعوى لدى قاضي الإحالة . مرحلة ذات شأن . الإخلال بها إخلال ٣٨٦ (٤٩٠) ج ٣
بإجراء جوهرى ماس بالنظام العام . رفع الدعوى أمام محكمة الجنايات
رأساً بجناية جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجناية أخرى لارتباط
الجناية الجديدة بالجناية الأخرى المنظورة . لا يجوز .

متهم . إحالته غيباً إلى محكمة الجنايات . ضبطه يبطل كل الإجراءات ٣٥١ (٥٤٧) ج ٢
التي حصلت في حقه ابتداءً من قرار الإحالة الغيابي . قضاء محكمة الجنايات

رقم القاعدة الصفحة

قاضي الإحالة (تابع) :

في موضوع القضية اعتماداً على تنازل المتهم عن مرحلة الإحالة بحجة أن نظام قاضي الإحالة وضع لمصلحة المتهم وحده . لا يجوز . لا تعتبر محكمة الجنايات متصلة بالدعوى اتصالاً قانونياً . قضاء محكمة الجنايات ببراءته . لا يكسب المتهم حقاً . الحق لا يعتبر مكتسباً له حرمة إلا إذا كان مملكه ذا أهلية لتملكه ومحكمة الجنايات لم تتصل بالدعوى اتصالاً قانونياً يجعلها في حل من نظرها .

جئحة مرتبطة بجناية . إحالتها إلى محكمة الجنايات . المحكوم عليه ٥٧ (٦١) ج ٣ غايياً فيها . يجب عند حضوره تقديمه لقاضي الإحالة إذا لم يكن سبق تقديمه إليه .

سلطة قاضي الإحالة . متهم بمحو اسم بلدة من بولصة نقل البضائع ٢٨ (٥٥) ج ١ وإثبات غيرها محلها . قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى بمقولة إن هذا من المتهم يعتبر تقليداً ولا عقاب عليه لأن المحو والإثبات ظاهران بدرجة لا تختمل الشك . ليس لقاضي الإحالة أن يطرق هذا البحث الواجب تركه لمحكمة الموضوع .

حقه في تعديل التهمة وتشديدها . غير مقيد إلا بعدم جواز إسناد ٦٦ (٥٧) ج ٢ ما لم يشمل التحقيق من الوقائع إلى المتهم . تقديم النيابة إلى قاضي الإحالة قضية وصفها بأنها شروع في سرقة بإكراه . استبعاده ظرف الإكراه واعتباره التهمة شروعاً في سرقة بسيطة . يجب عليه في هذه الحالة مراعاة ما للمتهم من سوابق فيحيله على محكمة الجنايات تطبيقاً للسادة الأولى من ذكرينو الإجرام إذا كانت سوابقه تقتضي تطبيقها . عدم طلب النيابة إليه تطبيقها . لا يصح أن يؤخره .

حكم من القاضي الجزئي بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لما رآه ٢٠٠ (٢٤١) ج ١ فيها من شبهة الجناية . صيرورته نهائياً . تقديم النيابة الدعوى لقاضي الإحالة . عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات دون سواها إما باعتبارها جناية فقط كمقتضى حكم عدم الاختصاص وإما باعتبارها جناية وجئحة بطريق الخيرة

رقم القاعدة الصفحة

قاضي الإحالة (تابع) :

إن كان لا يرى فيها إلا جنحة . ليس له أن يحيلها إلى القاضي الجزئي ولو باعتبارها جناية تلابسها ظروف مخففة . حكم عدم الاختصاص الذي أصبح نهائياً يترتب عليه تجريد محاكم الجنج من نظر الدعوى ومنعها نهائياً من نظرها (١) .

محكمة الجنج . حكم منها بعدم الاختصاص بنظر دعوى لشبهة الجناية . ٣٦٢ (٤٠٨)
لقاضي الإحالة أن يقرر بإعادتها إلى محكمة الجنج عملاً بالمادة الأولى من قانون ٣٧٣ (٤١٨)
١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . هذا القرار لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره ٣٨٥ (٤٦٢)
من محكمة الجنج بعدم الاختصاص إذ تقرير قيام الأعذار أو الظروف المخففة و ٣٩٣ (٤٦٧) ج ١
غير حالة الجناية من جهة تعذر العقوبة فجعلها في مقدور محكمة الجنج وهو
أمر يملكه قاضي الإحالة وما كانت محكمة الجنج تملكه من قبل عند إصدار
حكم عدم الاختصاص . المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥
في نصها بمنع القاضي الجزئي من الحكم بعدم الاختصاص قد أتمت مخصصة
لعموم المادتين ١٧٤ و ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات .

التصرف المخول لقاضي الإحالة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٠٠ (١٥٠) ج ٣
١٢ تشكيل . محله عندما يرى أن عناصر الفعل المرفوعة عنه الدعوى
العمومية لا تتوافر فيها أركان الجناية . توافر عناصر الجناية مقترنة بعذر
قانوني أو ظرف مخفف . كل ما له في هذه الحالة أن يحيل هذه الجناية إلى
محكمة الجنج . جريمة تلابسها عذر أو ظرف مخفف مما تنطبق عليه الفقرة
الأولى من المادة ١٩٨ ع . الإحالة على القاضي الجزئي طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ ممتعة . المادة الأولى من هذا القانون لا تجيز مثل هذه الإحالة
حيث يكون الفعل جناية أو شروفاً في جناية معاقباً عليه بالإعدام أو بالأشغال
الشاقة المؤبدة .

(١) عدلت محكمة النقض عن هذا الرأي كما هو واضح من الحكم المنشور ملخص قاعدته بعد هذا الملخص مباشرة والأحكام الأخرى المذكورة أرقام قواعدها معه .

رقم القاعدة الصفحة

قاضي الإحالة (تابع) :

متهمان . تقديمهما لقاضي الإحالة بتهمة شروعهما في قتل . قرار قاضي ١٧١ (٢١٨) ج ٣
الإحالة بأن الواقعة جنحة بالمادة ٢٠٥ وإعادة الأوراق للنيابة . تقديم الدعوى
لمحكمة الجزئية وطلب النيابة أمامها الحكم بعدم الاختصاص . قضاء هذه
المحكمة غيائياً بعدم اختصاصها على اعتبار الواقعة جناية شروع في قتل .
معارضة المتهمين . تأييد الحكم . استئناف أحدهما الحكم . القضاء استئنافاً
بإلغائه واعتبار الحادثة جنحة بالمادة ٢/٢٠٥ وإعادة الأوراق للمحكمة الجزئية
للفصل فيها على هذا الأساس . تقديم النيابة المتهمين معاً لقاضي الإحالة .
إحالة القضية بالنسبة للمتهمين على محكمة الجنايات بطريق الخيرة . هذا القرار
غير قانوني فيما يتعلق بالمتهم الذي صدر حكم نهائي باعتبار الحادثة جنحة بالنسبة
إليه . هذا المتهم ما كان يصح تقديمه لقاضي الإحالة . حكم محكمة الجنايات
باعتبار ما وقع من المتهمين جنحة بالمادة ٢/٢٠٦ . الطعن فيه من المتهم الأول .
ليس له أساس قانوني ومن المتهم الثاني لا مصلحة منه .

حكم نهائي من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية ٣٧٥ (٤٢٤) ج ١
لا يملك قاضي الإحالة أن يعيد إليها القضية للحكم فيها على أساس أنها جنحة . و ١٩٤ (٢٦٢) ج ٣
له — إذا بدا له هذا الرأي — أن يثبت في قراره ويحيل الدعوى إلى محكمة و ٤٢ (٤١)
الجنايات للحكم فيها بطريق الخيرة .

١٧٦ و (١٦١)

١٩٤ و (١٩٨)

٣٠١ و (٣٨٨) ج ٤

٧٦ و (١٣٦)

٨١ و (١٤٦) ج ٥

قرار قاضي الإحالة . إحالته دعوى جناية على محكمة الجنح عملاً بقانون ٣٤ (٢٧) ج ٢
١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقتراها بطرود مخففة . الحكم فيها نهائياً من
محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظرها . عدم طعن النيابة في هذا الحكم
بطريق النقض . تقديمها الدعوى ثانية إلى قاضي الإحالة . يتعين عليه أن
يقرر بإحالتها إلى محكمة الجنايات للفصل فيها بما تراه . لا يمنع من هذه

رقم القاعدة الصفة

قاضي الإحالة (تابع) :

الإحالة كونه قد قرر من قبل إحالتها إلى محكمة الجنج فإن قراره هذا لم يغير من وصفها بجناية وإنما قصد به تمكين محكمة الجنج من القضاء فيها بعقوبة الجنحة . خلو المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر من النص على ما يجب إجراؤه في هذه الحالة . قياس هذه الصورة على الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ تحقيق .

سلطة قاضي الإحالة في تقديم الجنايات إلى محاكم الجنج طبقاً ٣٥٦ (٤٨٠) ج ٤
لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . تقييدها بكون أقصى العقوبة المقررة في القانون للجناية هي الأشغال الشاقة المؤقتة . كون العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . يمنع من تقديم الجناية إلى محكمة الجنج .

تقديم واقعة هتك عرض بالإكراه من النيابة . اعتبار قاضي الإحالة إياها ٨٢ (١٤٧) ج ٥
جنحة لا تنفء ركن القوة في حين أنه كان له أن يعتبرها جناية لما في الأوراق من أن المتهم والمجنبي عليه خادمان عند شخص واحد . عدم تعرضه لهذا الموضوع بالبحث في الأمر الذي أصدره . لا يحق للنيابة أن تنعى عليه ذلك . التعديل في الوصف من حقه هو يحريه إذا رأى في الدعوى نوافر العناصر الواقعية المبررة له والنيابة لم تطلب منه هذا التعديل .

قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه ٢٥ (٤٨) ج ١
بطريق النقض . من حق النائب العمومي وحده . الطعن فيه من رئيس النيابة دون أن يكون لديه توكيل خاص من النائب العام . لا يقبل .

قرار قاضي الإحالة الصادر بتوفر بعض الأعذار الشرعية ٣٥ (٢٨) ج ٢
أو الظروف المخففة التي تبيح الحكم في جناية بعقوبة الجنحة . حيازته ٢٦٥ (٣٥٠) ج ٣
قوة الشيء المحكوم فيه بعد صيرورته اتهامياً على خلاف ما عرف من أن القرارات الصادرة عادة من سلطة التحقيق ليست لها هذه القوة . قرار قاضي الإحالة أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي وأنه تخطى حدود هذا الدفاع وإحالاته القضية بناءً على ذلك على محكمة الجنج وصيرورة قراره هذا

رقم القاعدة الصفحة

قاضي الإحالة (تابع) :

نهائياً . على محكمة الجنج مراعاة النتيجة القانونية التي قررها لما لهذا القرار من القوة .

أمره بإحالة جريمة شروع في قتل إلى محكمة الجنج مباشرة . الطعن فيه ١٣٦ (١٣١) ج ٤
من النيابة خطأ في تطبيق القانون أو في تقدير الوقائع يكون أمام غرفة المشورة . بناءً على استبعاد نية القتل لأسباب موضوعية متعلقة بتقدير الأدلة مما يفيد أنه اعتبر الواقعة جنحة لاجنابة مقترنة بعذر أو ظرف مخفف . الطعن يكون أمام غرفة المشورة أيضاً .

خطأ قاضي الإحالة في التطبيق القانوني على الواقعة التي أثبتتها في ١٥٧ (١٤٦) ج ٤
قراره ، لا في تقديره لأدلة الدعوى . الطعن في هذا القرار يكون بطريق النقض .

الطعن من النائب العمومي بطريق المعارضة أمام أودة المشورة ٧٨ (١٣٦) ج ٥
في أمره الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . جوازه في كل الأحوال التي يرى أن قاضي الإحالة قد أخطأ تقدير وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها سواء في الأمر الذي أصدره بأن لا وجه أو بإعادة القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانوناً لكون الواقعة جنحة أو مخالفة .

قانون (ر . ر . أيضاً : اختصاص . خيانة الأمانة « اختلاس أشياء محجوزة » .
سقوط العقوبة . موظف) :

العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ٢٨ (٢٤)
ارتكابها . صدور قانون أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائياً ٢٨٧ (٣٥٤) ج ٢
في الدعوى . وجوب اتباعه . ٤١٢٥ (٥١٤) ج ٣

١٧٩ (١٦٦)

٤١١ (٥٧٨) ج ٤

جريمة وقعت كلها في خارج القطر المصري . مرتكبها خاضع للأحكام ١١٩ (١٣٦) ج ٢
المصرية . يجب محاكمته على فعلته طبقاً للقانون المصري متى عاد إلى مصر
مادامت هي مما يعاقب عليه بقانون البلد الذي ارتكب فيه .

رقم القاعدة الصفحة

قانون (تابع) :

نص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ . معنى عبارة « يعمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد الخ » . العمل بهذه القواعد فيما يحدث من الإجراءات في القضايا القائمة فما لم يقفل فيه باب التحقيق يسار في تحقيقه وتحصل المحاكمة ويطعن على الحكم الذي يصدر وينفذ حسب قواعد القانون الجديد وما استؤنفت أحكامه منها تنبع فيه قواعد المحاكمة الاستثنائية المدونة في القانون الجديد .

عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس . ذلك ليس بمعناه أن القاضى ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التي ورد بها النص حسبما قصده واضع القانون . المفروض إلمام الكافة بالقانون بمعناه الذي قصده الشارع .

دعوى الجهل بالقانون . لا تقبل . ١٨٣ (٢٣٩) ج ٢

النص الفرنسى ليست له في التشريع المصرى قيمة النص العربى . لا يصح العدول به عن النص العربى إلا إذا شاب هذا الأخير غموض أو نقص يقصر به عن مسايرة القواعد القانونية العامة أو عن أداء المعنى المقصود منه وإلا فهو الأولى بالاعتبار (١) .

الأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ . نظام من أنظمة الحكم في البلاد . تشريع صادر بالمطابقة له . هو تشريع صادر من سلطة مختصة لا يمكن إلغاؤه إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو من يحل محلها في التشريع على الوجه الذى يحدد لاختصاص من يحل محلها . القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في المعاهد ، والقوانين الثمانية الأخرى الصادرة تحت أحكام هذا الأمر الكريم . لم يلغها عدم إقرار مجلس النواب والشيوخ لها .

إعلان المتهم برقم المادة التي تطلب النيابة محاكمته بمقتضاها . إعلانه بنصها ١٢٩ (١٨٥) ج ٣ أو بما أدخل عليها من تعديل . غير واجب . المحكمة غير مكلفة بأن تلفت

(١) استخرجت هذه القاعدة من ثانيا الحكم زيادة على القواعد الواردة تحت الرقم .

رقم القاعدة الصفحة

قانون (تابع) :

نظرة عند المحاكمة إلى ما أدخل من تعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه . العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان .

متى ترجع المحاكم الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات ؟ عند خلو ٢٦٣ (٣٣٩) ج ٦ قانون تحقيق الجنايات من نص صريح .

القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق — المادتان ٢٤٢ و ٢٤٤ ع = ٢٨٠ و ٢٨٢ :

الحد من حرية شخص في التحرك . معاقب عليه سواء أ كان قبضاً أم حبساً أم حجزاً . متى يعاقب عليه بعقوبة الجنحة ومتى يعاقب بعقوبة الجنابة ؟

القبض والحبس والحجز بدون وجه حق . وقوعه تحت طائلة المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ أيأ كان الجاني موظفاً أم غير موظف . المادة ١١٣ ع لا تتسع لهذه الحالات . وقوع تلك الجرائم لمناسبة إجراء انتخابات . يتعين توقيع عقوبة المادتين المذكورتين .

متهم . تعريفه : يعتبر متهماً كل من وجهت إليه تهمة من أية جهة كانت ولو كان هذا التوجيه من المدعى بالحقوق المدنية . اعتبار الشخص متهماً أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التي يجرونها طبقاً للمادة ١٠ تحقيق . لا مانع قانوناً . تعذيبه لملته على الاعتراف . وقوع معذبه تحت طائلة المادة ١١٠ ع . الشارع لم يقصد بوضع هذه المادة حماية نوع معين من الاعترافات .

قتل (ر . أيضاً : اختصاص . أسباب الإباحة . زنا . فاعل أصلي) :

قتل عمد (ر . أيضاً : حكم « تسببه » . وصف التهمة) :

تعمد القتل . مسألة موضوعية . استخلاصه وإثبات توافره استقلالاً ١٣ (٢٠)

وخارجاً عن البيانات التي يثبتها القاضي في حكمه للأركان المادية الظاهرة . ٢٤ و (٤٤)

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

متى تتدخل محكمة النقض في ذلك ؟ في حالة وجود تناقض ظاهر بين بعض و ٣٠ (٥٦) ١
الظروف المادية التي يثبتها القاضي وبين النتيجة المباشرة التي يستخلصها منها .

إطلاق عيار نارى على جماعة بنية القتل . إصابة آخر ليس من هذه ٢٦٦ (٣٠٩) ١
الجماعة . قتله . عمد .

قصد قتل إنسان بعينه . إصابة غيره وقتله . قتل عمد . ٢٨٨ (٣٤٧) ١

١٠٩٥ (١٢٥) ٢

٤١٠٥ (٦٦٤) ٥

١٨٣٥ (٢٥٢) ٦

تعجيز شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً . تركه في مكان منعزل ٢٨ (٢٧) ٤
محروماً من وسائل الحياة . اقتران ذلك بنية القتل . حصول الوفاة نتيجة
مباشرة لهذه الأفعال . قتل عمد .

تميز جرائم القتل عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص ١٢٨ (٢٤٩) ٥
هو اتواء الجاني إزهاق روح المحنى عليه . وجوب استظهار هذا العنصر
في الحكم سواء أكان المتهم فاعلاً أصلياً أم شريكاً .

نية القتل . مسألة موضوعية . متى تتدخل محكمة النقض ؟ أسباب ٤٣ (٦٧) ١
لا يتصور عقلاً إمكان دلالتها على قيام هذه النية . ٢٢٢٥ (٢٩٢) ٣

٣٣٦٥ (٤٣٢) ٤

نية القتل . لا يكفي في إثباتها قول المحكمة « إنها نستخلص من الوقائع ٦١ (٨١) ١
وأدلتها أن تهمة القتل العمد صحيحة وثابتة على المتهم » .

نية القتل . استعمال آلة من آلات القتل . لا بد في تطبيق أية مادة من ٦٧ (٨٨)
مواد القتل العمد من بيان توفر نية القتل لدى الجاني والتدليل عليه استقلالاً و ٦٩ (٨٩) ١
في الحكم . مجرد قول المحكمة « إن التهمة تكون قتلاً عمداً معاقباً عليه
بالمادة ١٩٨ ع » لا يغنى عن إيراد الدليل على قصد العمد . هذا الدليل هو
وحده المفرق بين القتل العمد والضرب المقضى إلى الموت .

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

- نية القتل . ادعاء المتهم أن الواقعة ليست إلا قتلاً خطأ . مجرد نفي ٩٩ (١٢١) ج ١
المحكمة هذا الادعاء . لا يكفي في إثبات نية القتل . يجب أن يتجه الحكم إلى
إثبات أن ما اجترحه المتهم كان قتلاً عمداً وأن نية القتل كانت هي رائده .
- نية القتل . التدليل على توافرها باستعمال المتهم آلة قاتلة وتصويبها إلى ٩٢ (٧٨) ج ٤
مقتل من المجنى عليه . ذكرها في الحكم أن الجريمة لم تتم لأن المجنى عليه
فرج ساقه صدفة عند إطلاق النار . عدم بيان المحكمة الموضع الذي
اعتبرته مقتلاً . قصور في التدليل .
- نية القتل . وجوب استظهارها وإيراد العناصر التي استخلصتها المحكمة منها . ٣٥٢ (٤٧٦) ج ٤
لا يكفي في هذا الصدد أن تكون الإصابة في مقتل . يجب أن يبين
الحكم أن الجاني تعمد إصابة المجنى عليه في هذا القتل وأنه كان يقصد إزهاق
روحه .
- نية القتل . استناد الحكم في إثبات توافرها إلى قول لا يتفق وما أثبتته ٣٢١ (٤٤٠) ج ٦
تقلاً عن الكشف الطبي . قصور .
- نية القتل . الاعتماد في إثباتها على استعمال المتهم آلة قاتلة أطلقها عمداً ٣٣٢ (٤٥٤) ج ٦
فأصاب المجنى عليه في مقتل . إطلاق النار كان مقصوداً به إنسان آخر .
ذلك لا يكفي في بيان نية قتل المجنى عليه . إطلاق مقذوف نارياً عن قصد .
لا يكفي وحده في إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل . إصابة إنسان في
مقتل . متى يصح أن يستنتج منها نية القتل ؟ إذا كان مطلق العيار قد
وجهه إليه وصوبه إلى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلاً .
- نية القتل . وجوب إثبات توافرها في الحكم . الاكتفاء في ذلك بالقول ٢٤٦ (٣٢٥) ج ٦
بأن إصابة المجنى عليه كانت من مقذوف محشو بالرصاص أطلق على بعد خمسة
أمتار . عدم بيان موضع الإصابة . لا يكفي .
- نية القتل . الاستدلال عليها بنوع الآلة المستعملة . لا مانع . ٤١ (٦٦) ج ١

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

القول بأن مجرد استعمال آلة قاتلة لا يكفي دليلاً على نية القتل . محله . عدم تعرض المحكمة لمسألة النية بخصوصها مقتصرة على مجرد إثبات نوع الآلة .

نية القتل . دلالة الحكم في مجموعه وفي كيفية صياغته على أن المحكمة ٦٤ (٨٦) ج ١
لاحظت ضرورة توفر تعدد القتل وأشارت إليه وقررت أنه ثابت على المتهم .
لا يعترض عليه بعدم بحثه في توافر هذه النية .

نية القتل . قول المحكمة في حكمها مرة إن المتهم طعن المحنى عليه بآلة ٧٥ (٩١) ج ١
حادة متعمداً قتله ومرة أخرى إن العمد ثابت من استعماله آلة قاتلة في موضع
هو مقتل . يكفي لإثبات القصد الجنائي .

نية القتل . يجب على المحكمة أن تذكر في حكمها الظروف التي ١٠٠ (١٢١) ج ١
استخلصت منها ثبوت نية القتل لدى المتهم عند ارتكاب فعلته .
٣٠٩ (٤٠٢)

و ٣٢٣ (٤١٨) ج ٤

نية القتل . انتفاؤها . لا يعد القتل عمداً مهما كانت درجة احتمال ١٠٣ (١٢٢) ج ١
حدوثه . اعتباره ضرباً أو جرحاً أفضى إلى الموت . نية القتل هي الفارق
بين الجريمتين . كتم نفس شخص بقصد هتك عرضه وموته . هي جريمة
هتك عرض بالقوة مرتبطة مع ضرب أفضى إلى الموت بغير سبق إصرار .

نية القتل . التكلم عنها استقلالاً في الحكم . ليس من الضروري . ٢٣٩ (٢٧٨) ج ١
يكفي أن يظهر من الحكم أن المحكمة اقتنعت بوجود هذه النية لما قام لديها
من الدلائل المستخلصة من الأفعال المادية التي أثبتتها في حكمها .

نية القتل . استنتاجها من معاينة « الكريك » الذي استعمل في ضرب ٣٤٠ (٤٩٠) ج ٢
المحنى عليه ومن موضع الإصابة وجسامتها وشدة الضربة ومن باقي ظروف
الحادث التي استعرضتها المحكمة . لا يعيب الحكم أن يكون قد أوضح مع ذلك
ما يفيد أن المتهم ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ، ولا أنه لم يرد على دفع المتهم
بأنه كان يحمل الكريك الذي استعمل في القتل بمقتضى صناعته . الغضب
يبعد سبق الإصرار فقط .

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

نية القتل . استخلاصها من نوع الآلة التي استعملت فيه ومن موضع ٣٧٧ (٦٠٩) ج ٢
الطعنة . سليم . ١٣٨ (١٩١)

و ٢٣٢ (٣٠٩) ج ٣

و ٢٣٩ (٢٦٧) ج ٤

نية القتل . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى وأدلتها أن المتهم ١٨٩ (٢٥٩) ج ٣
كان متوياً فيما صدر منه من الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصل
لذلك . لا يهم نوع الآلة المستعملة ، مطواة كانت أم غير ذلك .

نية القتل . ضرب المجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصداً متعمداً قتله . ٢٢١ (٢٩٢) ج ٣
حصول الوفاة من آثار بعض هذه الضربات . ثبوت كل ذلك ، انطباق المادة
١/١٩٨ . لا يهم إن كانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم
من جرح وقع في غير مقتل .

نية القتل . مشادة وقتية . استخلاص نية القتل مع توافر هذا ٦٠ (٥٥) ج ٤
الظرف . لا مانع .

نية القتل . لا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين انتواء ٣٢٦ (٤٢٣) ج ٤
المتهم فجأة قتل المجنى عليه عند ما رآه يمر به .

نية القتل . أسلحة لم تضبط في التحقيق . استخلاص المحكمة من وقائع ٢٥٠ (٢٩١) ج ٤
الدعوى وظروفها أن المتهمين استعملوا في إصابة المجنى عليهم مدى ومطاوى .
اعتمادها على ذلك في ثبوت نية القتل . جوازه .

نية القتل : أداة لا تؤدي بطبيعتها إلى الموت . إثبات المحكمة أن ٢٨٩ (٥٦٢) ج ٥
المتهم استعملها في الجريمة بنية القتل وتحقق القتل بها فعلا . كونها كذلك
لا يقلل من قيمتها كدليل .

نية القتل . إثبات الحكم أن المتهمين أعدوا البنادق والطلقات وتربصوا ٢٩٠ (٣٨٦) ج ٦

رقم القاعدة المفعلة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

بها للمجنى عليهم في طريق مرورهم وإطلاقهم عدة أعيرة عليهم عند رؤيتهم في السيارة التي تقلهم . يكفي لبيان نية القتل والعناصر التي استخلصت منها .

نية القتل . استخلاصها من خطورة الإصابة التي أحدثها المتهم على ٤٢٦ (٥٦٣) ج ٦
أساس أن هذه الخطورة إنما نشأت مباشرة عن الفعل المادى الذى تعدد
المتهم إحداثه . يصح . استخلاص المحكمة في ذات الوقت عدم توافر نية القتل
في اعتداء وقع من المتهم نفسه على شخص آخر بسبب أن الجروح التي أحدثها
به كانت أقل جسامه . لا تثريب على المحكمة في ذلك .

تعدد المتهمين . اعتداء كل منهم بالضرب على المجنى عليه . مساهمة ضربة ٢٦٤ (٣١٨) ج ٤
كل في الوفاة . مسؤولية كل منهم عن الوفاة ولو كانت ضربته ليست بذاتها
قاتلة . مسؤولية كل منهم عن جناية القتل العمد متى كان قد قصد القتل
ولو لم يكن بينه وبين زملائه اتفاق عليه .

ثبوت واقعة القتل من الأدلة التي أوردتها المحكمة . عدم العثور على ١٥٤ (١٤٥) ج ٤
جثة القتيل . لا يقدح في هذا الثبوت .

ثبوت هذه الجريمة والحكم على مرتكبها بالإعدام . لا يشترط له وجود ٢٢١ (٢٢٩) ج ٤
شهود رؤية أو قيام أدلة معينة . يكفي أن تكون المحكمة عقيدتها من
ظروف الدعوى وقرائنها .

عقوبة الشريك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار . اختلافها ٢٠٢ (٢٥٠) ج ١
عن عقوبة الفاعل الأصلي .

تسميم — المادة ١٩٧ ع = ٢٣٣ (ر . أيضاً : حكم « بيان الواقعة ») :

التسميم صورة من القتل العمد ميزها الشارع عن الصور العادية الأخرى ٤٧ (٤٠) ج ٢
بجعل الوسيلة التي تستخدم فيها لإحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة . العقاب
عليه بالإعدام ولو لم يقترن فيه العمد بسبق الإصرار .

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

تسميم (تابع) :

دس السم . يجب إثبات نية القتل لدى المتهم عند تطبيق المادة ٤٩ (٦٨) ج ١
١٩٧ ع عليه .

لا يشترط توافر ظرف سبق الإصرار للعقاب بالإعدام في جريمة ٤٧ (٤٠) ج ٢
القتل بالتسميم .

شروع في قتل (ر . أيضاً : حكم « تسببه » . عقوبة . وصف التهمة) :

الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة الشروع في القتل . وجوب بيان نية ١١٦ (١٣٤) ج ٢
ارتكاب الجريمة التامة (القتل) . نية الشروع في القتل نية غير مفهوم لها
مدلول موضوعي ولا حكم قانوني بل لو صح تصورهما وكان مدى فكر
الجاني هو الاتصاف من فعلته التي يقصد بها القتل أن تقف عند حد الشروع
فيه لما كانت فعلته إلا مجرد تعمد الإيذاء بالضرب أو الجرح بحسب النتيجة
الواقعية للفعل .

متى يصح تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع في جريمة الشروع ١٨ (٣٦) ج ١
في القتل ؟ إذا اقترنت به أو سبقت أو تلتته جناية أخرى ولو كانت شروعا
في قتل كذلك .

استعمال مادة للتسميم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة . ٣٥٤ (٥٦٩) ج ٢
كون هذه المادة (سلفات النحاس) لا تحدث التسميم إلا إذا أخذت بكيفية ٤٦٩ (٦٠١) ج ٣
كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسميم الجنائي لخواصها الظاهرة . ٣٠٥ (٣٩٨) ج ٤
تلك ظروف خارجة عن إرادة الفاعل . وضع هذه المادة في شراب وتقديمه
لشخص . يعتبر عند اقترانه بنية القتل من طراز الجريمة الخائبة . عدم ثبوت
نية القتل في تقديمها عمداً مع العلم بضررها وإحداثها في صحة المجنى عليه
اضطراباً ولو وقتياً . هذا العمل يعتبر جريمة إعطاء مواد ضارة منطبقة على
المادة ٢٢٨ ع .

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

شروع في قتل (تابع) :

ركن العمد . بيانه أمر واجب . ٧١ (٦٥) ج ٤

إطلاق المتهم عبارات نارية على المجنى عليه بقصد قتله وإصابته فعلا . عدم ٢٤٦ (٢٨٠) ج ٤
قتل المجنى عليه بسبب خطأ الجاني في تقدير المسافة بينه وبينه بحيث إن قوة
القذوفات التي أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تكن الإصابة قاتلة .
شروع .

إطلاق المتهم عبارات نارية بقصد قتل إنسان . إخطاؤه وإصابة آخر كان ٣٣٢ (٤٥٤) ج ٦
معه . المتهم مسؤول جنائياً عن الشروع في قتل الاثنين لأنه اتوى
القتل وتعتمده .

إطلاق المتهم عبارات نارية بقصد قتل شخص معين . إصابته وإصابة آخر ٢٤١ (٤٣٥) ج ٥
معه . مسؤولية المتهم عن جناية الشروع في قتل المجنى عليهما الاثنين . عدم
تحدث الحكم عن توافر نية القتل بالنسبة إلى المجنى عليه الآخر . لا يهم .

تعمد شخص قتل آخر مستعملاً في ذلك بندقية يعتقد صلاحيتها فإذا بها ٣٤٧ (٥٣١) ج ٢
غير صالحة . شروع في قتل .

تقدير العوامل التي أدت إلى وقف الفعل الجنائي وخيبة أثره . ٥٨٩ (٧٢٦) ج ٦
موضوعي . استخلاص المحكمة من الوقائع أن المتهمين أطلقا على المجنى
عليهما عبارين بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لعدم إحكام الرماية .
لامعقب عليه .

جروح قصد بها الجاني قتل المجنى عليه . المبادرة إلى علاج المجنى عليه ٢٣٢ (٣٠٩) ج ٣
هي التي أنقذته من مخالب الموت . شروع في قتل .

ماهية القصد الاحتمالي . الضابط العمل الذي يعرف به وجود ١٣٥ (١٦٨) ج ٢
القصد الاحتمالي أو عدم وجوده . وضع المتهم مادة سامة في قطعة
حلوى وإعطائها لزيد ليأكلها بقصد قتله . استبقاء زيد لها . جاء بكر

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

شروع فى قتل (تابع) :

فوجدھا فأكل منها فمات . عقاب المتهم بتهمة الشروع فى قتل زيد فقط .
لا تجوز معاقبته بتهمة قتل بكر بدعوى أن القصد الاحتمالى متحقق ، إذ النية
الثانوية غير موجودة بل الموجودة نية متركزة منصبة كلها على الغرض الأصلی
المقصود بالذات مقصورة عليه وغير متجاوزة له إلى أى غرض إجرامى آخر .

وضع مادة سامة (سلفات النحاس) فى طعام قدمه المتهم إلى المجنى عليه . ٣٥٤ (٤٨٨) ج ٦
امتناع المجنى عليه عن تناوله . شروع فى قتل .

زئبق . وضعه فى أذن شخص بنية قتله . عمل تنفيذى لهذه الجريمة ٣٥٧ (٤٥٨) ج ٣
ما دامت تلك المادة تؤدي فى بعض الصور إلى القتل كصورة ما إذا كان
بالأذن جروح . عدم حدوث الوفاة . شروع فى القتل .

صلاحية السلاح بطبيعته لإحداث النتيجة التى قصدها المتهم من استعماله . ٣٤ (٦٠) ج ٥
عدم تحقق المقصد لسبب خارج عن إرادة المتهم . جريمة خائبة . إطلاق
الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها . عدم تمام الجريمة بسبب إسراع
السيارة وكونها مغلقة النوافذ . شروع فى قتل .

شروع فى قتل بإحداث إصابة بالمجنى عليه . لا يغير من وصف هذه ٣٢٠ (٤١٧) ج ٤
الجريمة ما يطرأ على الإصابة من التغير . الحكم بالإدانة على أساس هذا
الوصف دون الوقوف على نتيجة علاج المجنى عليه . لا خطأ .

ذكر السبب الذى حال دون إتمام الجريمة . لا أهمية له ما دام سياق ٤٦ (٤٥) ج ٣
الحكم يفيد .

ترصد — المادة ١٩٦ ع = ٢٣٢ (ر . ر . أيضاً : حكم «تسبيه») :

الترصد ظرف مستقل حكمه حكم سبق الإصرار فى تشديد العقوبة . ٤٦ (٤٥)

إثبات الحكم توافر ظرف الترصد . تفصيله فى بيان توافر سبق الإصرار . ١٤٧ (١٩٧)

لا نقض . ٢٠١٩ (٢٦٧) ج ٣

٤١٠٩ (٦٦٤) ج ٥

رقم القاعدة المصنعة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

ترصد (تابع) :

تربص . لا تلازم بين التربص وبين اعتياد المرور من طريق ما ٢٩ (٢٥) ج ٣
ولا تنافي بينه وبين عدم الاعتياد .

ماهية الترصد . توافره يغني عن توافر ظرف سبق الإصرار . ٢٠ (٢١) ج ٦

استخلاصه من وقائع تنتج . موضوعي . مثال . ٣٩٧ (٥٣٣) ج ٦

بيان توافره في الحكم . قصر مدة الانتظار . لا تأثير لذلك في قيامه . ١٨٠ (٢٤٧) ج ٦
قيامه وحده . يكفي في تشديد العقوبة . حكمه من هذه الناحية حكم سبق الإصرار .

تربص . ذكر توافره بلفظه في الحكم . ليس من الضروري . ذكر ١١٢ (١٣٠) ج ١
ما يدل على قيامه . يكفي .

سبق الإصرار - المادة ١٩٥ ع = ٢٣١ (ر . أيضاً : حكم « تسبيه ») :

سبق الإصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجاني قد فكر فيما اعتزمه ٩٦ (٨٠) ج ٤
وتدبر عواقبه وهو هادئ البال ، فإذا كان لم يتيسر له التدبر والتفكير
وارتكب جريمته وهو تحت تأثير عامل من الغضب والهياج فلا يكون سبق الإصرار متوافراً .

معناه . استخلاص توافره . موضوعي . لمحكمة النقض حق المراقبة ٥٩ (٨٠)

على القاضى إذا خرج في حكمه عما يقتضيه تعريف هذا الظرف قانوناً ٢١٤ و ٢٥٦ (٢٥٦)

فاستنتج من واقعة تنافر مع مقتضى التعريف . مثال . ٢٦٠ و ٣٠٧ (٣٠٧)

٢٨٦ و ٣٤٦ (٣٤٦) ج ١

٩٣ و ١٨٥ (١٨٥)

١٦٩ و ٢٢٢ (٢٢٢)

٣٧١ و ٦٠٦ (٦٠٦) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

سبق الإصرار (تابع) :

٢٠١٩ (٢٦٧)

٢٣٥٩ (٣١٢) ج ٣

٩٦٩ (٨٠) ج ٤

هذا الظرف يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له ٤٦ (٤٥) ج ٣ بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه . إيذاء شخص وإهاجته ظلاً ٩٦٩ (٨٠) ج ٤ وإزعاجه من توقع إلحاق الأذى به . اتجاهه إلى قتل معذبه . لا يتوافر هذا الظرف لديه إذا هو قارف القتل .

ليس لهذا الظرف زمن خاص معين قانوناً . تقدير توافره . موضوعي . ٢١٤ (٢٥٦) ج ١

٩٣٩ (٨٥) ج ٢

العبرة في توافر هذا الظرف ليست بمضى الزمن لداته بين التصميم على ٢٥٨ (٣١١) ج ٤ الجريمة ووقوعها طال هذا الزمن أو قصر وإنما العبرة هي بما يقع في ذلك و ١٣٧ (٢٦٣) ج ٥ الزمن من التفكير والتدبير .

النية المبيتة على الاعتداء . يصح أن تكون غير محددة . يكفي فيها أن يدبر ٢٨٩ (٣٥٨) ج ٢ الجاني الاعتداء على من يعترض عمله كائناً من كان ذلك المعترض .

٥٩ (٨٠)

تقدير هذا الظرف موضوعي .

٢٦٠٩ (٣٠٧)

٢٨٦٩ (٣٤٦) ج ١

٢٧٩٩ (٣٧٢) ج ٣

سبق الإصرار . ذكر توافره بلفظه في الحكم ليس من الضروري . ذكر ١١٢ (١٣٠) ج ١ ما يدل على قيامه . يكفي . مثال .

بيان هذا الظرف في الحكم . يكفي فيه ذكر البواعث التي اجتمعت لدى ٥٣ (٥٩) ج ٣ القاتل فدفعته إلى التصميم على جريمة القتل وأنه ارتكب الجريمة تنفيذاً لهذا

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

سبق الإصرار (تابع) :

التصميم . الآلة التي استعملت في القتل . لا يهم سواء أ كانت مكيّناً كما وصفها الحكم أم كانت مطواة كما يصفها القاتل ، ولا إن كان القاتل معتاداً على حملها أم لم يكن .

سبق الإصرار على قتل شخص معين . وجود شخص آخر معه . قتل هذا ٩٨ (١١٩) ج ١
الآخر . لا ينصب عليه سبق الإصرار . الواقعة قتل عمد بلا سبق إصرار^(١) .

سبق الإصرار على قتل شخص معين . إصابة شخص غيره . قتل مع سبق ٢٧٩ (٢٧٢) ج ٣
الإصرار . سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني وملازمة له^(٢) . ٤١٠٠ (٦٦٤) ج ٥

سبق الإصرار . لا تلازم بينه وبين اعتياد المرور من طريق ما ولا تنافي ٢٩ (٢٥) ج ٣
بينه وبين عدم الاعتياد . كون المجنى عليه معتاداً سلوك طريق ما أو غير معتاد . لا يؤثر في قيام الأدلة على توافر هذا الظرف .

إثبات تعمد القتل عند الجاني . لا يكفي لإثبات سبق الإصرار . لا بد من ١٠١ (١٢١) ج ١
التدليل على هذا الظرف تدليلاً واضحاً .

تطبيق المادة ١٩٤ ع . عدم بيان ركن سبق الإصرار بياناً كافياً . ٢٤٣ (٢٨٣) ج ١
الاستدلال عليه بعبارات تشكيكية لا تقطع بوجوده . خطأ في تطبيق القانون .
تصحيحه بتطبيق المادة ١/١٩٨ ع .

استنتاج سبق الإصرار من أمور لا وجه لاستنتاجه منها . نقض . ٢٨٦ (٣٤٦) ج ١
استنتاجه من وجود التهمين ليلاً بلا سبب بالزراعة التي اعتاد المجنى عليه المرور عليها مع حملهم أسلحة نارية ووجود ضغينة بين الجانين والمجنى عليه . سليم .

استخلاصه من الضغينة الثابتة بين التهم والمجنى عليه ومحبيهم من بلده ٣٥١ (٤٨٥) ج ٦

(١) و(٢) يبدو لأول وهلة أن بين القاعدتين تناقضاً ولكن الواقع أن واقعة الحكم الذي قرر القاعدة الأولى هي أن رجلاً ذهب ليقول زيدا فوجد معه بكرأ فظن أنه جاء مع زيد ليساعده فقتله ، فقالت المحكمة إن سبق إصرار هذا التهم على قتل زيد لا ينصب على قتل بكر وتكون تهمته بقتل بكر قتلاً عمداً بدون سبق إصرار . وهذه الواقعة تخالف الوقائع الصادر فيها الحكمين الآخرين اللذان قررا القاعدة الثانية .

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

سبق الإصرار (تابع) :

إلى مكان الحادث وهو بعيد عنها وتربصه للمجنى عليه بجوار الطريق الذي
سيمر به . سائق .

توافر هذا الطرف . لا يتأثر بتعليق القصد المصم عليه على حدوث أمر ٤١٤ (٥٨٣) ج ٤
أو توقفه على شرط . مثال . ٢٤٧ و (٤٤٩) ج ٥

إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق لمن لم يقارف
بنفسه الجريمة من المصيرين عليها . ليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة
لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

إثبات توافر سبق الإصرار . معناه . استبعاد أن المتهم كان في حالة دفاع ٢٨٩ (٣٥٨) ج ٢
شرعى عن النفس .

لا يشترط توافر ظرف سبق الإصرار للعقاب بالإعدام في جريمة القتل ٤٧ (٤٠) ج ٢
بالتسميم .

رؤية المتهم للمجنى عليه وهو مار بمنزله . أخذه سكيناً وتعقبه إياه حتى ٤١ (٦١) ج ٦
المكان الذي وقف فيه غير بعيد عن منزله . انقضاضه على المجنى عليه وطعنه
بالسكين . سبق الإصرار . غير متوافر .

الغضب يتنافى مع سبق الإصرار . ٣٤٠ (٤٩٠) ج ٢

٢٤٢ و (٣١٩) ج ٦

قتل مصحوب بجنائية أخرى أو جنحة — المادة ٢/١٩٨ ع =

: ٢/٢٣٤

الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع . قصد الشارع منها . إزال الجناية ١٨ (٣٦) ج ١
الأخرى التي تقارن أو تتلو أو تسبق جناية القتل العمد منزلة الطرف المشدد
لهذه الجريمة .

الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع . متى تكون منطبقة ؟ عند تعدد فعل ١٣٨ (١٥٣) ج ١
القتل وتعدد الجرائم بتعددته ولو كانت هذه الأفعال ونتائجها المتعددة حدثت ٢٢٨ و (٢٨٢) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

قتل مصحوب بجناية أخرى أو جنحة (تابع) :

في أثناء مشاجرة واحدة وتحت تأثير سورة غضب واحدة . حدوث الجريمتين ٢٨٤ و (٣٧٧) ج٣
عن فعل واحد غير متجزئ في ذاته . لا انطباق لها . العبرة في عدم و٧٠ (٦٤)
الانطباق هي بوحدة الفعل لا بوحدة السورة الإجرامية . لا يشترط مضي ٤١٨ و (٥٨٧)
فترة من الزمن بين الجنايتين . ٢٢٣ و (٥٩١) ج٤

٣٨٤ و (٦٤٥) ج٥

قتل اقترنت به جناية أخرى . ثبوت اشتراك المتهم في هذه الجريمة . ٣٠٠ و (٤٠٣) ج٣
تطبيق المادة ١٩٨/٢ و ١٩٩ ع وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على
المتهمين جميعاً بوصف أنهم شركاء لمجهول من بينهم في هذه الجناية . ليس
على المحكمة أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين . لا دخل لأيهما في العقوبة
الواجب تطبيقها في هذه الحالة .

قتل اقترنت به جناية أخرى . وقوف المتهم على سطح منزل حاملاً ببندقية ٣٩٢ و (٤٩٤) ج٣
صوبها نحو الجمع الحاشد في الحارة . إطلاق عيارين ناريتين متعاقبين . إصابة
شخص ووفاته . إصابة آخرين . هما فعلاً مستقلان . كونهما مرتبطين لا يفي
وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ . حكم هذه الفقرة جاء
على سبيل الاستثناء . يجب مراعاته دون المادة ٣٢ ع .

قتل اقترنت به جناية أخرى . الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ . شرط ٢٠٨ و (٢١٩)
انطباقها . رابطة الزمنية . لا يلزم أن يكون بين الجريمتين رابطة أخرى و ٤١٨ و (٥٨٧)
كانخاذ الغرض أو السبب . ٤٢٣ و (٥٩١) ج٤

اتواء المتهم قتل المجنى عليهما . إطلاقه عياراً نارياً على كل منهما أرداه ٢٨٧ و (٥٦١) ج٥
قتيلاً . ارتكابه جنايتين لارتكابه فعلين مستقلين كل منهما يكفي لتكوين
جريمة القتل . انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع .

تغليظ العقاب على جناية القتل العمد المقترنة بجناية أخرى . متى يكون ؟ ٢٢ و (٢٢) ج٦

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

قتل مصحوب بجنابة أخرى أو جنحة (تابع) :

فعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة ويكون في ذات الوقت ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى . لا اعتبار له في توقيع العقاب إلا بالنسبة للجريمة الأشد

٦ (٤) ج ٦ تغليظ العقاب على جنابة القتل العمد المقترنة بجنابة أخرى . عند قيام
رابطه الزمنية وكون الجريمة الثانية جنابة يكونها فعل مستقل عن فعل القتل .
لا يشترط اتحاد القصد أو توافر رابطة أخرى ، كما لا يشترط أن تكون
الجنابة الأخرى من نوع آخر غير القتل . منهم . إطلاقه عياراً نارياً بقصد
القتل . إصابة شخص . إطلاقه عياراً ثانياً وإصابة شخص آخر . انطباق
الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع .

٦ (٦٦٦) ٥٢٨ ج ٦ تغليظ العقاب على جنابة القتل العمد المقترنة بجنابة أخرى . مناطه :
تعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منها جنابة
مستقلة ، ووقوع هذه الأفعال في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة .
وقوع فعل القتل بعد فعل الجنابة الأخرى أو وقوع الفعل الثاني بعد تمام
الفعل الأول . لا يهم ما دام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور .

٦ (٧١٣) ٥٧٨ ج ٦ تغليظ العقاب على جنابة القتل العمد المقترنة بجنابة أخرى . ليس له
مبرر إذا كانت الجنابة الأخرى لا يعاقب المتهم عليها لسبب خاص به .
ابن قتل أباه من أجل سرقة اقترفها في ماله . لا يصح الحكم عليه بالعقوبة
اللفظة . الإعفاء النصوص عليه في المادة ٣١٢ ع . واحد ممن ارتكبوا
الجريمة يشمله الإعفاء . عقاب سائر من قارفوها معه على أساس أنها وقعت
منهم جميعاً . كون وجوده معهم من شأنه أن يغير من وصف الجريمة أو يشدد
عقوبتها . وجوب معاملتهم كما لو كان هو الآخر معاقباً . اتفاق المتهم مع ولدي
المجنى عليه على سرقة ماله . قتل أحدهما والده . اعتبار واقعة الشروع في

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل عمد (تابع) :

قتل مصحوب بجناية أخرى أو جنحة (تابع) :

السرقه جناية وعدها بالنسبة إلى المتهم ظرفاً مشدداً للقتل الذي اقترنت به .
في محله .

الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع . يجب لتطبيقها أن يعنى الحكم ببيان
الواقعة بياناً صريحاً يكشف معه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل : هل
كان للتأهب للسرقه أو لتسهيلها وإن لم تتم أم كان لتعميم ارتكابها بالفعل
أم أن السرقه كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين
المتهم من الهرب . ثبوت القتل لأحد المقاصد المذكورة شرط أساسى لاستحقاق
العقوبة المغلظة . وقوع الجريمة لغرض آخر واقتران جنحة السرقه بها أو تلوها
لها وليس بين الجريمتين سوى مجرد الارتباط الرسمى . الفقرة المذكورة .
لا تنطبق .

الحالة الواردة بالشرط الأخير من المادة ١٩٨ . الرابطة الواجب ٣٦٥ (٤٦٩) ج ٣
توافرها فيها . انحصارها فى أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على
الهرب بعد ارتكاب جنحة أو بقصد التخلص من عقوبتها . نص هذا الشرط
يتناول أيضاً حالة وقوع الجناية أو الجنحة من شخص واحد .

ظرف مشدد . توافر أكثر من ظرف مشدد واحد فى جناية ٣٢٦ (٤٢٣) ج ٤
القتل العمد . لا يمنع من تطبيق المادة ٢/١٩٨ ع وتوقيع عقوبة واحدة
على مقتضى الظرف المشدد المنصوص عليه فيها . وقوع جريمة قتل مع سبق
الإصرار والترصد تلتها جريمة قتل أخرى من غير سبق إصرار ولا ترصد .
توقيع عقوبة عن كل واقعة على أساس مقارفة جريمتين مستقلتين . لا يجوز .

قتل غير عمد — المادة ٢٠٢ ع = ٢٣٨ (ر . أيضاً : حكم « تسببه » .
وصف التهمة) :

آلة بخارية . يجب على مديرها ، مالكها أو مستأجرها ، أن يتخذ طرق ٢٣٨ (٢٩٠) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل غير عمد (تابع) :

الوقاية المانعة لأخطارها عن الجمهور المعرض للاقتراب منها . خطأ المجنى عليه في اقترابه من عمود الآلة الذي نشأت عنه الإصابة . لا يجب خطأ مدير الآلة في عدم اتخاذ ما يلزم من طرق الوقاية ما دام المحل الذي فيه العمود المتحرك مفتوحاً للجمهور .

تمورجى . شخص شعر بألم عند التبول . تولى التمورجى علاجه بإدخال قسطرة . وفاته . قتل خطأ ، لا جريمة إحداث جرح أفضى إلى الموت ولو كان الثابت أن المجنى عليه وجد به جرحان بالثانة ويمتد القبل نتيجة لإيلاج القسطرة وأن هذه الجروح نشأت عنها التسمم الذى أدى إلى الموت . الجانى لم يعتمد الجرح وإنما أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول جرح .

جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها بالمادة ٢٠٢ ع . يلزم لتحقيقها أن يكون ٣٨٤ (٤٥٨) ج ١ الخطأ الذى ارتكبه الجانى هو السبب الذى أدى إلى حدوث القتل و٢٣٣ (٢٥٣) ج ٤ بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب . تطبيق هذه القاعدة يستدعى حتماً استبعاد كافة صور القتل التى يقطع فيها عقل كل إنسان فى مركز الجانى لأسباب صحيحة مقبولة بأن تتسبب الإهمال محصور مداها محددة نهايتها وأنها لا تصل إلى إصابة أحد ولا إيماته إذ فى هذه الصورة لا يكون القتل ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب آخر لا شأن للمهمل به وليس مسؤولاً عن نتيجته .

السببية . نوم المجنى عليه على قضبان السكة الحديد . دهس القطار إياه . ٥٦١ (٧٠٣) ج ٦ تمسك المتهم (السائق) بأن اللائحة العمومية للسكة الحديد لا تلزمه بإطلاق الصفارة فى مثل الحالة التى كان فيها . إدانة السائق . عدم تحديث المحكمة عن رابطة السببية بين عدم إطلاق الصفارة وبين إصابة المجنى عليه مع استصحاب الحال من أن النوم على قضبان السكة الحديد غير مألوف ولا معقول ولا يمكن أن يرد على بال سائق . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل غير عمد (تابع) :

- الخطأ الذى أدى إلى القتل . وجوب يانه . مثال . أركان هذه الجريمة . ٣٦٧ (٥٠٨)
- ١٧٧ (٥٥٠) ج٦
- حادث أدى إلى وفاة المحنى عليه . مضى زمن بين الحادثة والوفاة . ٩٠ (١٠٧) ج١
- لا يزحزح المسؤولية عن التهم ما دامت الوفاة كانت نتيجة الإصابة الواقعة منه .
- السببية . وجوب بيان توافر رابطة السببية فى الحكم الذى يعاقب على ٧٥ (١٠٠) ج٦
- هذه الجريمة .
- السببية فى القانون الجنائى . مسألة موضوعية بحث . متى تدخل ٢٧٥ (٤٧٠) ج٣
- محكمة النقض ؟
- السببية . شرط قيام هذه الجريمة . ارتكاب خطأ يكون هو السبب ٣٦٨ (٥٠٨) ج٦
- فى القتل ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على إحداثه . سائق سيارة . مخالفته اللوائح فى السير . اندفاع غلام نحو السيارة وسقوطه بالقرب من دواليبها . لا ينفى مسؤولية السائق .
- السببية . مناط توافرها . عدم إمكان تصور حدوث الضرر لولا ٣٧٠ (٥٠٩) ج٦
- وقوع الخطأ . سببية مباشرة أو غير مباشرة . لا يهم . مثال فى حادثة سيارة .
- السببية . يكفى وقوع خطأ مما كان له أثره فى وقوع الحادث . صورة ٤٧٩ (٦٢٠) ج٦
- واقعة . سيارة . سكة حديد . مزلقان .
- سيارات . صاحب سيارة تركها فى الطريق العام مع شخص آخر ٢٣٣ (٢٥٣) ج٤
- يعمل معه . دفع هذا الشخص العربية بقوة جسمه إلى الخلف بغير احتياط .
- قتله طفلاً بسبب ذلك . لا يصح اعتبار صاحب السيارة مسؤولاً جنائياً مع تابعه عن جريمة القتل الخطأ .
- صاحب سيارة . تسليمه قيادة سيارته إلى شخص يعلم هو أنه غير ٣٨ (٣١) ج٢
- مرخص له فى القيادة . صدم هذا الشخص إنساناً وإماتته . صاحب السيارة

رقم القاعدة الصفحة

قتل (تابع) :

قتل غير عمد (تابع) :

هو المسؤول قانوناً عن هذه الحادثة لأنه إذ سلم قيادة سيارته لهذا الشخص قد خالف لأئحة السيارات فوجب بمقتضى المادة ٢٠٢ أن يتحمل مسؤولية ما وقع من الحوادث بسبب عدم مراعاة تلك اللائحة .

صاحب سيارة . لا يكفي أن يكون قد ارتكب خطأ بصورة ما حتى ٧٥ (٦٨) ج ٢ يكون مسؤولاً جنائياً عن كل حادث يقع لأحد ركاب السيارة فيقتضى على حياته . لا بد أن يكون بين الخطأ والوفاة رابطة السببية المباشرة .

معيير السيارة . مسؤوليته عن إهمال سائقها التابع له إذا نشأ منه حادث ١٤٧ (١٨٥) ج ٢ في مدة الإعارة .

سيارات . السير على اليمين نظام مقرر واجب الاتباع . مخالفة ٢٩٤ (٣٦١) ج ٢ السائق لهذا النظام إن لم تعتبر مخالفة للأئحة معينة فإنها تعتبر عدم احتياط في السير . هذا القدر يكفي لمساءلة السائق عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم الاحتياط . استنتاج حصول هذه المخالفة من وجود الجثة ملقاة بعد مكان الحادث في وسط الطريق مثلاً . لارقابة لمحكمة النقض عليه .

السرعة التي تحدثت عنها لأئحة السيارات . مراعاة مقتضيات الحال ١٢٦ (١٨٦) ج ٦ من حيث السرعة واجبة .

صاحب بناء . مسؤوليته جنائياً عما يصيب الغير من الأذى بسبب ١٦ (٢٠) ج ٥ تهدم بنائه . قوامها . مثال .

طفل . تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء . اقتراب الطفل منه . ٢٩٦ (٥٦٥) ج ٥ سقوط الماء الساخن عليه وحدوث حروق له من ذلك أودت بحياته . جواز عقاب المتهم سواء أكان هو والد الطفل أم كان غيره .

لوائح . العديد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ ع . عدم مراعاة اللوائح . ٣٥٥ (٤٨٩) ج ٦ خطأ قائم بذاته تترتب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ بسببه ولو لم يقع في خطأ آخر .

رقم القاعدة الصفحة

- قذف وسب — المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٣٤٧ ع = ٣٠٢
و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٩ والمادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٩٤ (ر . ر . أيضاً :
إهانة وتعد . حكم « تسبيح » . وصف التهمة) :
الجرائم القولية . الدعوى العمومية فيها . لا يتوقف رفعها على رضا ٣١١ (٣٩٧) ج ٢
المجنى عليه وشكواه مما وقع له .
بحث المقالات التي هي موضوع الجريمة وتفهم مباني عباراتها ومراميها . ٢٠١ (٢٤٦) ج ١
من اختصاص محكمة النقض . ٣٣٣ (٤٦٩) ج ٢
٩٦٠ (١٤٠)
١٠٧ (١٦١) ج ٣
الضابط المميز بين ما يعتبر من السب جنحة وما يعتبر مخالفة . ١٠١ (٨٣) ج ٤
و ١٠٨ (١٦٠) ج ٦
سب غير مشتمل على إسناد عيب أو أمر معين . حصوله علانية . جنحة ٣٢٦ (٤٨٢) ج ٢
بمقتضى المادة ٢٦٥ ع لا مخالفة بناءً على المادة ٣٤٧ ع . قول المتهم للمجنى ١٨ (١٦) ج ٣
عليه علناً « اطلع بره يا كلب » . جنحة لا مخالفة .
المادة ٢٦٥ ع . عبارتها الأولى تعاقب على كل سب مشتمل على إسناد ٣٢٤ (٤٤٢) ج ٢
عيب معين . عبارتها الثانية تعاقب على كل سب مشتمل على خدش الناموس
أو الاعتبار بأية كيفية كانت . المراد بالإسناد هو لصق عيب أخلاقي معين
بالشخص . قول المتهم للمجنى عليه : « ما هذه الدسائس ؟ » و « أعمالك أشد
من أعمال العرصين » . فيه إسناد عيب معين للمجنى عليه خدش الناموس
والاعتبار . عقاب المتهم بالمادة ٢٦٥ ع لا بالمادة ٣٤٧ ع .
سب بطريق النشر . العقاب بمقتضى المادة ٢٦٥ ع . لا عبرة بما يدعيه ٢١٢ (٢٧٢) ج ٢
المتهم من حسن نيته وأنه كصحافي له حق النقد ما دامت الألفاظ ذاتها تخدش
الناموس والاعتبار .
مخالفة السب غير العلني . هي الجريمة الوحيدة التي نص القانون على أن ٣٣٩ (٤٨٩) ج ٢
العقاب عليها يستحق إذا وقعت ابتداءً ولا يستحق إذا وقعت دفاعاً عن ٤٢١ (٥٨٩) ج ٤
الاعتداء .

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

سب بعث عليه إظهار الاستياء من أمر مكدر . هذا الباعث ١٥٥ (١٦٣) ج ١
لا يخرج عن كونه سباً .

القصد الجنائي في جريمة السب . بيانه في الحكم . الألفاظ التي أثبتتها ٤٦٣ (٦٠٨) ج ٦
الحكم هي في ذاتها مما يندش الشرف . يكفي في إثبات القصد قول المحكمة
إنه ثابت من ذات الألفاظ ومدلولها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها .

القصد الجنائي في جريمة القذف . يكفي لإثباته أن تكون المطاعن ١٧٢ (٢٢٠)
الصادرة من القاذف محشوة بالعبارات الشائنة والألفاظ المقذعة .
٢٧٠ (٣٥٨) ج ٣
١٨١ (١٦٩)

٣٩٨ (٥٥٧) ج ٤
الاستفزاز . متى يكون معصياً من العقوبة ؟ عند عدم توافر ركن ٤٢١ (٥٨٩) ج ٤
العلانية (في حالة المخالفة المنطبقة على المادة ٣٩٤ ع) .
١٧٠ (٢٤٠)

٥٤٢ (٦٨١) ج ٦
إثبات السب لم يعد جائزاً بعد تعديل المادة ٢٦٥^(١) . القصد الجنائي ٢١٥ (٢٧٤) ج ٣
في جرائم السب والإهانة . متى يعتبر متوافراً ؟

إثبات السب . متى يجوز ؟ إذا كان مرتبطاً بقذف وقع من المتهم ضد ١٤٢ (٢٠٥) ج ٦
المجنى عليه ذاته .

تعرف شخص من وجه إليه السب من عبارات السب وظروف ٢١١ (٢٢٤) ج ٤
حصوله والملازمات التي اكتنفته . موضوعي .

يكتفي لوجود جريمة القذف أن تكون عباراته موجهة على صورة سهل ٢٠ (٩) ج ٢
معها فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذي يعنيه القاذف . إذا أمكن للمحكمة
أن تدرك من خوى عبارات القذف من هو المعنى به استنتاجاً من غير تكلف
ولا كبير عناء ، وكانت الأركان الأخرى متوفرة حق العقاب على الجريمة
ولو كان المقال خلواً من ذكر اسم الشخص المقصود .

شركة . للمحكمة أن تستخلص أن المقصود بالقذف الموجه إليها هو شخص ٣٢٧ (٣٧٧) ج ١
المدير بعينه . هذا استخلاص موضوعي .

(١) يراجع ما جاء بهامش ص ٢٧٦ من الجزء الثالث تعليقاً على هذه القاعدة .

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

حسن النية في جرائم القذف . هو اعتقاد التهم بصحة الوقائع التي ٢ ج (٤٦٩) ٣٣٣
ينسبها إلى الموظف وأن يكون قصده مصلحة البلاد لا مجرد التشهير به . ٣ ج (١٦١) ١٠٧
٤ ج (١٦٩) ١٨١

سلامة النية المشروط وجوب توفره لإعفاء القاذف من عقوبة ٢ ج (٤٩٢) ٣٤٢
قذفه في حق الموظفين العموميين . مسألة موضوعية . الشارع رسم لها ٣ ج (٢٩٧) ٢٢٤
قاعدة مقررّة للعناصر الأساسية التي يتكون منها معناها . هي أن يكون موجه ٣٩٥٥ (٥٥٦)
الانتقاد يعتقد في ضميره صحته وأن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف ٣٩٨ (٥٥٧) ٤ ج
تقديراً كافياً وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد . يجب على
قاضي الموضوع عند بحثه في توفر هذا الشرط أن يفهمه على هذا المعنى . ففهمه
إياه على معنى آخر . وقوع حكمه تحت رقابة محكمة النقض . المسألة متعلقة
بماذا يجب قانوناً على القاضي أن يثبت لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبتته
وعدم صحته . هي مسألة قانونية بحث .

سلامة النية لا تكفى وحدها للإعفاء من العقاب . يجب أن تتوفر ٢ ج (٢٩٧) ٣١١
بإثبات صحة الواقعة المسندة إلى الموظف العمومى . عجز القاذف عن إثباتها . ١٠٧ (١٦١)
لا يجديه الاحتجاج بحسن النية . ٣ ج (٣٥٨) ٢٧٠

إثبات صحة وقائع القذف في حق الرجال العموميين . معنى هذا ٢ ج (٤٩٢) ٣٤٢
الشرط أن يكون القاذف مستعداً على الدليل وأن يقدمه للمحكمة فتعتمد . ٣٩٥٥ (٥٥٦) ٤ ج
الإقدام على القذف وبد القاذف خالية من الدليل اعتماداً على أن يظهر له
التحقيق دليلاً . غير جائز .

إثبات واقعة القذف . تركه أمام محكمة الموضوع . طلب إعادة القضية ٣ ج (١٦١) ١٠٧
لإمكان إثبات صحة الواقعة . لا يجوز إبداءه لأول مرة لدى محكمة النقض .

إثبات واقعة القذف . حق القاذف في ذلك غير مقيد بأى قيد . جواز ٤٤٤ (٥٥٠) ٣ ج
إثباته بكل الطرق القانونية . اتخاذ قرار إدارى في أمر معين لا يمنع من
إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه قصد به المحاباة وخدمة
الأشخاص . المحاكم غير مقيدة عند تقدير هذه القرارات في قضايا القذف بأن
تأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التي قد تدلى بها الجهة التي أصدرتها .

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

محضى عليه غير موظف . لا يقبل من القاذف إقامة الدليل على صحة ٢٣٧ (٢٨٩) ج ٢
ما قذفه به .

وقائع القذف . قول محكمة الموضوع بثبوت صحة وقائع القذف . من شأنها . ٢٢٤ (٢٩٧) ج ٣

شرط إعفاء القاذف من العقاب طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ (٤٠٣) ج ٢
٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ ع أن يثبت للمحكمة صحة الوقائع التي
أسندتها للموظف المقتوف وأن القذف كان منبثقاً عن سلامة نية أى أنه قد
رمى به إلى تحقيق مصلحة عامة .

صحة وقائع القذف . لا يمنع من العقاب متى تبين أن القاذف كان ينفى ٣١٢ (٤٠٣) ج ٢
التشهير والتجريح .

اشتمال المقال الواحد وما يتبعه من رسم وغيره على عبارات يكون الغرض ٣١٢ (٤٠٣) ج ٢
منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير . للمحكمة
في هذه الحالة أن توازن بين القاصدين وتقرر أيهما كانت له الغلبة
في نفس الناشر . لا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم في كل
الأحوال على ما عداه وإلا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهرياً
عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة الموظف العمومي ما شاء دون
أن يناله القانون بعقاب .

القصد الجنائي في جرائم السب والقذف والعيب . تقدير ثبوته . من شأن ٣٠ (٤١)
محكمة الموضوع . للمحكمة استخلاصه من ذات العبارات . على المتهم عبء ١٤٢ (٢٠٥)
إثبات نفيه . ليس على المحكمة أن تتحدث في حكمها صراحة عن قيامه . و ٣٥٠ (٤٨٣) ج ٦
إدانة المتهم في جريمة العيب على أساس توافر القصد الجنائي لديه . ورود
عبارات في الحكم مفادها أن المتهم أزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب .
تناقض يعيب الحكم .

تقدير وقائع دعوى السب والقذف المطروحة على المحكمة وتعرف ٣٦٧ (٦٢٩) ج ٥
توافر العلانية فيها أو عدم توافرها . استخلاص نتيجة من مقدمات لا تؤدي
إليها . حق محكمة النقض في مراجعة محكمة الموضوع في ذلك .

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

الجهل بالألفاظ المكونة للجريمة مع العلم بمعناها . يتحقق به القصد الجنائي . لا يشترط أن يكون المتهم قد قصد النيل ممن صدرت في حقه تلك الألفاظ .

مواجهة المجنى عليه بالقذف والسب . لا تشترط للعقوبة . ٥٧ (٧٨) ج٦

مواجهة المجنى عليه بالقذف والسب . لا تشترط للعقاب . استحقاق العقاب متى توافرت العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما رمى به . استفزاز المتهم لا تأثير له عند توافر العلانية . ٤٢١ (٥٨٩) ج٤

العلانية . توجيه عبارات خادشة للناموس والاعتبار من شخص لآخر في إنذار رسمي . سب يقع تحت نص المادة ٣٦٥ ع لتوافر العلانية . الإغفاء من العقاب على السب كجريمة يستلزم قيام دعوى بالفعل بين المقتري والمجنى عليه وأن يحصل الاقتراء أثناء المرافعة أمام المحكمة شفهاً أو تحريراً . ٣٥٩ (٤٠٦) ج١

العلانية . إرسال تلغراف لرئيس مصلحة بالشكوى من أحد مرؤوسيه نسب إليه فيه أنه لفق قضية . المرسل لا يعتبر قاذفاً بما ورد في التلغراف . عدم توافر ركن العلانية . ١٩٠ (٢٤٧) ج٢

العلانية . وقوع السب في قاعة جلسة المحكمة . توافر العلانية . ١٨٤ (٢٤٠) ج٢

العلانية شرط لانطباق المادة ٣٦٥ . اقتصار الحكم على ذكر أن التهمة ثابتة من شهادة المدعى المدنى مع كون هذه الشهادة قاصرة على ذكر ألفاظ السب بدون بيان المحل الذى حصل فيه السب وهل هو محل عمومى أو خصوصى . بطلان الحكم . ٢٧٥ (٣٤١) ج٢

العلانية . حصول السب في حوش منزل . متى يعتبر علنياً ؟ ١٤ (١٥) ج٤

العلانية . غرفة ناظر المدرسة . السب الحاصل فيها أمام الناظر واثنين من المدرسين . لا يعتبر علنياً . هذه الغرفة ليست بطبيعتها محلاً عمومياً . لا يعتبر السب الواقع فيها علنياً إلا إذا كانت وقتئذ قد تحولت إلى محل عمومى بالصدفة . ١٠١ (٨٣) ج٤

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

العلانية . الجهر بألفاظ السب في محل خاص ليسمعها من في الطريق ٢٣٣ (٤٢٦) ٥ ج
العام . تحقق العلانية .

العلانية . حصول السب من المتهم وهو فوق سطح منزل ٦٢٩ (٧٨٢) ٦ ج
على مسمع ممن كانوا بالطريق العام . توافر العلانية .

العلانية . مجرد توجيه عبارات القذف والسب في محل عمومي . ٣٩١ (٦٤٨) ٥ ج
لا يكفي لتوافر العلانية . يشترط أن يقال بحيث يستطيع سماعها من يكون
في المحل .

العلانية . محاسبة المتهم عنها . شرطها أن يكون المتهم هو الذي عمل على ٣٨ (٦١) ٥ ج
العلانية . بلاغ كاذب . محاسبة مقدمه على العلانية الحاصلة من طريق رفع
الدعوى عليه مباشرة . لا يجوز . العلانية التي يحاسب عليها هي المتوافرة من
داول البلاغ في أيد كثيرة وبالتحقيق الذي استلزمه البلاغ مما هو نتيجة حتمية
لتقديم البلاغ يعتبر المتهم أنه قصدها .

العلانية في القذف . عناصر تحققها . حصول الإذاعة وأن يكون ٣١٤ (٥٩١)
ذلك عن قصد من المتهم . شكوى إلى مجلس إدارة شركة من موظف في ٣٦٧ (٦٢٩) ٥ ج
حق زميل له . تمسك المتهم الشاكي بأنه ما كان يقصد الإذاعة . استدلاله
على ذلك بأنه كتب على غلاف الشكوى كلمتي « سري وشخصي » . إدانته .
عدم تحدث المحكمة عما تمسك به . قصور .

العلانية . توزيع . وجوب بحثه من حيث مداه والغرض منه . تقرير ٣٢٤ (٤٤٤) ٦ ج
من طبيب ندبه المجلس الملى للكشف على المدعية بالحق المدني . اتهام المتهم
بنشره بتوزيع صور منه على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية . اكتفاء
المحكمة بالقول بأنه لم يحدث طبع ولا نشر كما تتطلبه المادة ١٧١ ع دون
بيان القدمات المؤدية إلى ذلك في حين أن المتهم لم ينكر التوزيع صراحة .
قصور .

العلانية . توجيه التهم للمجنى عليها في الطريق العام « رايحه فين ياباشا . ٦٨ (١١٦) ٥ ج

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

يا سلام يا سلام . يا صباح الخير . ردى يا باشا . هو حرام لما أنا أكلك . أنت الظاهر عليك خارجة زعانة . معلش » . سب على .

العلانية . صدور السب من المتهم وهو فى داخل المنزل . متى يعتبر ١٠٨ (١٦٠) ج٦
علناً ؟ إذا كان بحيث يسمعه من يمر فى الشارع العمومى .

العلانية . فناء منزل . مكان خصوصى . متى يتحول إلى محل عام ؟ ٢٣٦ (٣١٥) ج٦
السب الذى يحصل فيه لا تتوافر فيه العلانية ولو كان سكان المنزل قد سمعوه .
الحكم بالتعويض على أساس اعتبار هذه الواقعة سباً علناً . اعتبار محكمة
النقض الواقعة سباً غير علنى . لا يتأثر به التعويض المقضى به .

العلانية . تقديم بلاغ ضد قاض فى المحاكم المختلطة . طبعه وتوزيعه على ٥٥٢ (٦٩٧) ج٦
مشارى محكمة الاستئناف المختلطة والنائب العام وإعطاء نسخة منه إلى
مستحق فى الوقف الذى يديره القذوف . اعتبار العلانية غير متوافرة . المجادلة
فى ذلك . لا محل لها .

العلانية . تقديم بلاغ من شخص فى حق زوجته بأنها حملت سفاحاً ، ٥١٤ (٦٥٤) ج٦
ووضعت طفلة نسبها إليه زوراً . تمسكه بأنه قدم البلاغ معتقداً صحته وأن
العلانية غير متوافرة . إداته دون رد على هذا الدفع . قصور .

العلانية . الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل . متى تعتبر ٣٥٠ (٤٨٣) ج٦
العلانية متحققة فيها ؟ وسائل العلانية الواردة بالمادة ١٧١ ع . ليست على سبيل
الحصر . تقدير توافر العلانية . موضوعى .

العلانية . وسائلها المبينة بالمادة ١٤٨ ع . ليست على سبيل الحصر . ١٨١ (١٦٩) ج٤
عرائض مقدمة فى حق موظف لجهات الحكومة المتعددة . توافر العلانية .

العلانية . تقدير توافرها متروك للقاضى . إرسال مكتوب حاو ٣٧٥ (٥٢٢) ج٤
لبارات القذف فى حق المجنى عليه إلى أشخاص عدة بنية نشره . توافر العلانية .

العلانية . التوزيع بغير تمييز على عدد من الناس . البيع أو العرض ٦٩ (١١٦)
للبيع . لا يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالغا حداً معيناً . ٣٦٧ و (٦٢٩) ج٥

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

- ٢ ج ١٨٤ (٢٤٠) خلو الحكم من ذكر ألفاظ السب وإحاطته في بيانها على محضرى التحقيق
والجلسة . مبطل له . المحكمة الاستئنافية تملك تصحيح هذا البطلان بإيراد
ألفاظ السب في صلب حكمها بلا حاجة إلى إعادة الدعوى للمحكمة الأولى .
ليس في هذا تفويت لدرجة من درجات التقاضى .
- ١ ج ٢٠١ (٢٤٦) سفير دولة مسلمة . نسبة الكاتب إليه أنه يحط من كرامة دولته
ولا يراعى حرمة الدين بتعاطيه الخمر في الحفلات الرسمية . سب .
- ١ ج ٣٢٧ (٣٧٧) شركة تجارية . شخص معنوى . القذف في حقها بطريق النشر يلحق
القائمين بإدارتها . العقاب عليه قانوناً .
- ٣ ج ٢٩٨ (٤٠٢) موظف . سبه أثناء وجوده بمكتبه وهو يتناول طعام الفطور . تدخله
في مناقشة كانت بين المتهم وكاتب آخر موجود معه في مكتبه بسبب عمل غير
متعلق به هو . انطباق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ دون الفقرة الثالثة .
هذه الفقرة الأخيرة تعاقب على السب الموجه إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة .
- ١ ج ٣٣٤ (٣٨١) تنازل المجنى عليه في سب أو قذف عن شكواه أو عن دعواه المدنية .
لا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية أو السير فيها .
- ٢ ج ١٤٣ (١٨٣) تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه المدنية في جريمة سب . لا يؤثر
في الدعوى الجنائية .
- ٦ ج ١٥٩ (٢٢٥) تنازل المجنى عليه في دعوى السب والقذف . أثره . لا يتعدى حقوقه
المدنية .
- ٢ ج ١٤٢ (١٧٨) افتراء . اعتداء خصم على خصمه أثناء الدفاع عن حقوقه أمام المحاكم
بقذف أو سب لا يستلزمه الدفاع . مساءلته جنائياً . الافتراء من مستلزمات
الدفاع . متى تصح المساءلة المدنية أو التأديبية عنه ؟ عند إساءة استعمال
تلك التوسعة القانونية بالمغالاة في عبارات الافتراء مغالاة لا يقتضيها المقام .
- ٢ ج ١٤٢ (١٧٨) افتراء . كونه من مستلزمات الدفاع وكون المتهم به قد أساء استعماله .

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

تقدير موضوعي . مدى رقابة محكمة النقض على محكمة الموضوع في ٢٠٦ (٣٩٧) ج ٥
و ٣٦٧ (٦٢٩) ج ٥ ذلك .

افتراء . متى تنطبق المادة ٢٦٦ ع ؟ إذا كانت عبارات القذف والسب ٢٠٢ (٢٦٤) ج ٢
التي استعملت في المرافعة عن الحقوق أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع . ٢٠٦ (٣٩٧) ج ٥
افتراء . وقوع الافتراء على شخص لم يكن خصماً في القضية الحاصلة فيها ٢٧٢ (٣٣٤) ج ٢
المرافعة حصوله بمذكرات وزعت على الجمهور بعد إتمام المرافعة . لا تنطبق
المادة ٢٦٦ .

افتراء . محام . صدور عبارات عنه في حق الخصم تستوجب اللوم ١٨٥ (٢٥٤) ج ٣
والمؤاخذه . متى يسأل هو وحده عنها ؟ أوراق مقدمة من محام متضمنة لمطاعن
تستوجب العقاب . موكله هو الذي أراده على تحريرها بتلك الصورة . الموكل
مسؤول أيضاً عما ورد بها .

افتراء . حكم المادة ٣٠٩ ع يتناول ما يبيده الخصم في عريضة الدعوى . ١٢٢ (٢٢٧) ج ٥
الإعفاء الوارد في هذه المادة . المقصود منه .

افتراء . حكم المادة ٣٠٩ . يتناول ما يبيده الخصم في عريضة الدعوى . ١٢٤ (٢٣٧) ج ٥
يجب لذلك أن تكون هذه العريضة جدية مقصوداً بها طرح الدعوى بالفعل
على القضاء . عريضة مقصود من إعلانها مجرد النيل من المدعى عليه .
لا إعفاء .

افتراء . حكم المادة ٣٠٩ يتناول ما يبيده الخصم أثناء التحقيق ٢٦٦ (٥٢٢) ج ٥
في سبيل الدفاع عن نفسه في التهمة التي يحقق معه فيها . يدخل فيه ما يدلى به
المتهم أمام النيابة وهو يفند لها التهمة التي وجهتها إليه .

افتراء . شرط الانتفاع بحكم المادة ٣٠٩ . كون الافتراء مما يستلزمه ٥٥٩ (٧٠٢) ج ٦
الدفاع عن الحق . تقدير ذلك . موضوعي .

شهادة غير خارجة عن موضوع الدعوى . مؤاخذه الشاهد على ٧١ (١٢٢) ج ٥
ما فيها من مساس بالشهود في حقه . لا تصح . مثال .

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

الطعن في شرف العائلات . القذف المغلظة عقوبته هو المتضمن طعناً ٧٦ (١٠٩) ج ٣
في شرف العائلات . ظرف التشديد الذي آتى به القانون هو كون الطعن
حاصلاً في أعراض العائلات . مثل ذلك السب المتضمن طعناً في الأعراض .
الطعن في أعراض العائلات . معناه .

الطعن في أعراض العائلات . هو الطعن الماس بالكيان العائلي ٤٦١ (٥٩٤) ج ٣
الجراح لشرف الأسرة الحادث لناموسها . انصباب ألفاظ الطعن على شخص
الرجل وحده وعدم تناولها الماس بشرف عائلته . تطبيق الفقرة الأولى من
المادة ٢٦٥ دون الثانية . من هذا اتقيل سب إنسان بألفاظ « يا معرص
يا فواحش » .

الطعن في الأعراض . نعت امرأة بأنها شرموطة . طعن في عرضها . ٣٨٦ (٦٤٦) ج ٥

الطعن في الأعراض . توجيه التهم للمجنى عليه قوله « يا معرص » . ٤٨١ (٦٢٦) ج ٦
هذا طعن في عرضه . مجرد الجهر بهذا يتحقق به القصد الجنائي . لا يغير
من ذلك أنه كان ثملاً ما دام لم يكن فاقد الشعور ولم يتناول المسكر قهراً عنه
أو على غير علم منه .

الطعن في الأعراض . المراد به . المادة ٣٠٨ ع . يقصد بها حماية ٣٤٩ (٤٨٢) ج ٦
عرض المرأة والرجل على السواء .

الطعن في الأعراض . يكفي لتحقيق هذه الجريمة أن تكون الألفاظ ٦٠٧ (٧٤٦) ج ٦
متضمنة الطعن أو خدش سمعة العائلة .

الطعن في الأعراض . الألفاظ التي أثبتتها الحكم تتضمن طعناً في ٦٠٧ (٧٤٦) ج ٦
العرض . عدم ذكر الحكم صراحة أن القصد من توجيه الألفاظ كان الطعن
أو خدش سمعة العائلة . لا يعيبه .

قذف . القذف يتحقق في الصيغة التشكيكية . ٣٤٢ (٤٩٢) ج ٢

٣٢٤٩ (٤٤٤) ج ٦

تقديم بلاغ إلى النيابة نسب فيه مقدمه إلى موظف صدور أوراق منه ٣٤٢ (٤٩٢) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

يستفاد منها ارتكابه جريمة ما وطلبه تحقيق هذا الأمر ومحاكمة الموظف إن صح صدور تلك الأوراق منه أو محاكمة مزور هذه الأوراق إن كانت مزورة . نشر هذا البلاغ مع تلك الأوراق في الجرائد . معناه إسناد المعنى المستفاد من جميع تلك الأوراق إلى الموظف . قذف . الإسناد في باب القذف كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية مؤكدة يتحقق أيضاً بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى في أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتياً في صحة الأمور المدعاة . التمسك بما ورد في صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ ع من أنه لا عقاب على مجرد إعلان الشكوى . لا يجدى . المقصود بهذه العبارة . الإخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى إخباراً خالياً من كل تفصيل .

المداورة في الأسلوب . لا عبرة بها ما دامت العبارات مفيدة بسياقها ٩٦ (١٤٠)
معنى الإهانة . ماهية الإهانة . ١٧٣ و (٢٢٠) ج ٣

نقد مباح . كون العبارات المهيئة التي استعملها المتهم مما جرى العرف ٩٦ (١٤٠) ج ٣
على المساجلة بها . لا يشفع في تجاوز حد النقد المباح . ٣٩٨ و (٥٥٧) ج ٤

النقد المباح هو الذي يقصر فيه الناقد نظره على أعمال من ينقده ١٥ (٧) ج ٢
ويبحث فيها بتبصر وتعقل دون مساس بشخصه أو كرامته . ثبوت سوء النية
لدى الناقد . يكفي للعقاب مهما كان الباعث على النقد في الصحف مرتبطاً
بالصالح العام .

قذف . لا يشترط أن تكون واقعة القذف مكونة لجريمة ١٤٢ (٢٠٥) ج ٦
معاقب عليها . يكفي أن يكون من شأنها تحقير المجنى عليه . مثال . مهندس
يأحدى البلديات . نسبة المتهم إليه أنه استهلك نوراً لمصلحة نفسه بغير علم
البلدية وأن تحقيقاً جرى في ذلك . صحة واقعة القذف . لا يكفي في نفي
الجريمة . وجوب توافر حسن النية أيضاً .

محام . لا يعتبر في أداء واجبه موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة . ٢٠٢ (٢٦٤) ج ٢
لا يسوغ إثبات ما أسند إليه من وقائع القذف .

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

موظف عمومي . قذفه . عدم تعلق القذف بوظيفته أو عمله للمصلحة . ١٣٧ (١٩٠) ج ٣
حكمه حكم القذف في أفراد الناس . اختصاص محكمة الجنج بالفصل فيه . لا يجوز
قانوناً إثبات وقائع هذا القذف . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يعتبر
متوافقاً ؟

عمدة . إسناد التهم إليه علانية وعن علم أمراً معيناً لو صح لأوجب عقابه . ٩٣ (٧٨) ج ٤
عجزه عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه . توافر أركان الجريمة . جواز اعتبار
الجريمة بلاغاً كاذباً .

موظف . متى يجوز إثبات وقائع القذف في حقه ؟ وكيل بنك التسليف
الزراعى . ليس موظفاً عمومياً . لا يقبل من قاذفه أن يقيم الدليل على صحة
ما قذف به .

موظف . الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٣١١ (٣٩٧) ج ٢
٢٦٥ ع لم تعرضاً لبيان حكم النقد المباح وإنما نصت على إعفاء مرتكب القذف
والسب من العقاب إذا كان طعنه موجهاً إلى موظف عمومي بسبب أمر يتعلق
بأعمال وظيفته وكان الطاعن سليم النية واستطاع أن يثبت صحة ما نسبته إلى
المجنى عليه . النقد المباح لا عقاب عليه أصلاً .

نقد مباح . خروج النقد إلى حد الطعن والتجريح . وجوب العقاب . ٣١٢ (٤٠٣) ج ٢
لا يرر هذا الطعن أن يكون خصوم الناقد قد سبقوه في صحفهم إلى استباحة
حرمت القانون في هذا الباب . يكفي أن تراعى المحكمة هذا الظرف في
تقدير العقوبة .

نقد مباح . لجنة العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ . ١٤٧ (١٤١) ج ٤
نقد قراراتها دون تعرض لأشخاص أعضائها أو التشهير بهم . نقد مباح . نقد
القانون في ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية في أحكامه . نقد مباح .

نقد مباح . نواب . التعرض لأشخاص النواب والطعن في ذمتهم برمتهم ١٤٦ (١٤٠) ج ٤
بأنهم أقرروا المعاهدة المصرية الإنجليزية مع يقيهم أنها ضد مصلحة بلادهم الخ .
إهانة لهم . النقد المباح . حده .

رقم القاعدة الصفحة

قذف وسب (تابع) :

موظف . الإثبات المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦١ ع ٢٠ (٩) ج ٢
يقع على عاتق المتهم . طلب الدفاع عنه ضم ملف حكوى لإثبات وقائع القذف .
تقدير المحكمة أنه لا ينتظر بداهة أن يحوى ملف حكوى شيئاً من هذه
الوقائع ورفضها طلب الضم احتراماً لمبدأ فصل السلطات وضناً بنفوذها أن تبذله
فيما رأت أنه لا يجدى ، عدم بعدها في تقديرها هذا عن حجة الصواب أو
مقتضى العقل . لا تملك محكمة النقض مناقشتها في هذا الرض بحجة أنه قد
ترتب عليه إخلال بحق الدفاع .

عيب . مناط العقاب على هذه الجريمة . ٣٣ (٥٤) ج ٥

قرار الحفظ (ر . أمر الحفظ) .

قرعة عسكرية — قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢
(ر . أيضاً : وصف التهمة) :

الجرائم الميمنة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من قانون القرعة . حق ٢٤٥ (٣٢٦) ج ٣
الحكومة في محاكمة مرتكبها باق إلى أن يبلغ التهم سن الأربعين . ابتداء
سقوط هذه الجرائم . يتوقف على بلوغ التهم سن الأربعين .

التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعى . جريمة ٧ (٦) ج ٤
معاقب عليها . عدم اللياقة للخدمة العسكرية . لا تأثير له . الأشخاص المستثنون
من حكم هذه المادة .

الاستخفاء من الخدمة العسكرية . جريمة مستمرة . الإهمال الذى ١٩١ (٢٣٥) ج ١
يعزى لموظفى الحكومة فى تأدية واجباتهم الخاصة بقانون القرعة بقصد تخليص
شخص من الخدمة . يتحقق ما دام ذلك الشخص مخفياً بعلم الموظف .

الإهمال فى التبليغ عن شاب مطلوب للقرعة العسكرية . يشترط ٢٤١ (٢٩٧) ج ٢
فى هذه الجريمة توافر قصد جنائى خاص هو أن يكون إهمال التهم فى تأدية
واجبه وتعمده الإصرار على عدم التبليغ مقصوداً بهما تخليص أحد الأشخاص
وملزوميته بالخدمة العسكرية بدون وجه حق . عمدة . اتهامه بإهماله فى تأدية

رقم القاعدة الصفحة

قرعة عسكرية (تابع) :

واجباته لعدم تبليغه رئيس مجلس القرعة عن شخص احترف التجارة بعد إعفائه لأسباب دينية . الحكم عليه بالإدانة دون بيان توفر نية تخليص هذا الشخص من الخدمة . بطلانه .

التستر على شاب مطلوب للقرعة العسكرية وعدم تبليغ الجهة الإدارية ٢٣١ (٢٨٤) ج ٢
بوجوده بقصد تخليصه من ملزومته بالخدمة العسكرية . جريمة مستمرة لا تبدأ مدة سقوط الحق في الدعوى العمومية فيها إلا متى بلغ الشاب سن السابعة والعشرين .

عمدة . إسقاط اسم شخص من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له ١٤١ (٢٦٦) ج ٥
من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة . مدة السقوط فيها . تبدأ من تاريخ مقارقتها .

موظف . محاولة تخليص الأنفار من الاقتراع أو من التجنيد على السواء . ٣٥٠ (٦١٤) ج ٥
معاقب عليها . معاقبة الأفراد مقصورة فقط على التستر على الأنفار بعد مرحلة الاقتراع . شيخ بلد . سكوته عمداً عن التبليغ عن وجود نفر القرعة المطلوب للتجنيد . عقابه . العلة في الاختلاف بين المادتين ١٢١ و ١٢٤ من قانون القرعة .

جريمة الإهمال في التبليغ المنصوص عنها في المادة ١٢١ من قانون ٣٦٨ (٦٣١) ج ٥
القرعة . القول باستمرار قيامها وعدم انقطاعها إلا عند بلوغ نفر القرعة سن السابعة والعشرين . ليس صحيحاً على الإطلاق . الاستمرار ينقطع بأي سبب من الأسباب التي يرتفع معها واجب التبليغ : كموت نفر القرعة أو تقدمه إلى مجلس القرعة قبل بلوغه هذه السن .

شيخ بلد . إثباته على غير الحقيقة في كشف عائلة نفر القرعة أنه وحيد ٨٩ (١٢٠) ج ٦
والده بقصد تخليصه من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة معاقب عليها بمقتضى المادة ١٢١ من قانون القرعة . الجريمة التي تعاقب عليها المادة ١٢٤ من هذا القانون .

رقم القاعدة الصفحة

قرعة عسكرية (تابع) :

الإعفاء . نقر القرعة الذى لديه وجه للإعفاء . يجب عليه أن يتقدم به ٣٤٩ (٦١٣) ج ٥
لمجلس الاقتراع قبل إجراء الاقتراع . تخلف المتهم عن الفرز لأنه معفى من
الخدمة العسكرية بحكم أن أصله من العربان . لا يشفع له فى مخالفة ما يفرضه
عليه قانون القرعة من أوامر ونواه . معاقبته بالمادتين ١٢٩ و ١٣١ من
ذلك القانون .

قسوة — المادتان ١١٠ و ١١٣ ع = ١٢٦ و ١٢٩ :

متى تقيم جريمة القسوة المشار إليها فى المادة ١٢٩ ع ؟ لا يشترط أن
يكون التهم وقت ارتكابه الاعتداء قائماً بأداء وظيفته . لا يشترط كذلك
بلوغ الاعتداء درجة معينة من الجسامة . خلو الحكم الذى يعاقب على هذه
الجريمة عن ذكر اسم المحنى عليه أو عن بيان ما وقع من العدوان بالتفصيل .
لا يعيبه بما يستوجب نقضه .

مدلول القسوة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ ع . الأفعال السادية التى
تقع على الأشخاص مهما خفت جسامتها . لا يدخل فى مدلولها الأقوال
والإشارات .

استعمال الموظف القوة اعتماداً على سلطة وظيفته . انطباق المادة ٢٥٣ (٣٠٣) ج ٢
١١٣ على هذه الفعلة .

قصد احتمالى — المادة ٤٣ ع (ر . أيضاً حريق . قتل) :

المادة ٤٣ ع تفترض وقوع جريمة أخرى غير التى تناولها فعل الاشتراك . ٣٨٠ (٥٤٠) ج ٤
لا محل لها ما دام ما وقع من الفاعل الأصل لم يخرج عما حصل عليه الاتفاق
مع الشركاء .

ماهية القصد الاحتمالى . الضابط العملى الذى يعرف به وجود القصد ١٣٥ (١٦٨) ج ٢
الاحتمالى أو عدم وجوده .

قمار — المادة ٣٠٧ ع = ٣٥٢ :

مسكن خاص . متى يمكن اعتباره محلاً للعب القمار ؟ إذا كان صاحبه ١٨٢ (٢٢٣) ج ١

رقم القاعدة الصفحة

قمار (تابع) :

قد أعدده جميعه أو غرفة منه أو من ملحقاته لهذا اللعب وجعله مباحاً لدخول الناس فيه لهذا الغرض . مجرد وجود أشخاص بمنزل خصوصى وأمامهم ورق لعب وتقود . لا يكفي لتطبيق المادة ٣٠٧ ع .

النوادي التي لا يعاقب على لعب القمار فيها . ماذا يشترط فيها ؟ ٣١١ (٤١٧) ج ٦
ناد . شروط صورية له . وجود شخص غير مقيد اسمه في عداد أعضائه يلعب القمار . سبق ترده عليه لهذا الغرض . اعتباره مكاناً مفتوحاً للعب القمار .
يصح . المادة ٣٥٢ ع . شروط تطبيقها . محل مفتوح للاعبين ، ولو أنه مخصص لغرض آخر كمقهى أو مطعم أو فندق ، لا يجنى صاحبه فائدة من اللعب . انطباق المادة المذكورة . الأشخاص الذين يعاقبون بمقتضى هذه المادة . هم كل من يشتركون في إدارة المحل ويعملون على تسهيل اللعب للاعبين فيه ولو لم يكن لهم دخل في فتحه وتأسيسه .

قوادون (ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

قوة الشيء المحكوم فيه (ر . أيضاً : استئناف . إقراض بربا فاحش . أمر الحفظ . جريمة مستمرة) :

الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه . من النظام العام . جواز إيدائه ١٢٩ (١٢٠) ج ٤
لأول مرة لدى محكمة النقض .

الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شرط صحته : ٢٨١ (٣٧٤) ج ٣
وجود حكم نهائى سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة . أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع واتحاد في السبب واتحاد في أشخاص رافعى الدعوى والتهمين المرفوعة عليهم الدعوى . وحدة الموضوع تتوفر في كل القضايا الجنائية . اتحاد السبب يكفي فيه أن يكون بين القضيتين ارتباط لا يقبل التجزئة رغم اختلاف الواقعة في كل منهما (كدعوى ارتكاب تزوير مخالصة ودعوى الشهادة زوراً على حصة هذه المخالصة التي برى فيها الشاهد

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

تأسيساً على صحة المخالصة) . وحدة الأشخاص تتوافر متى ثبت أن أحد المتهمين — فاعلاً كان أو شريكاً — كان مائلاً في القضية التي صدر فيها الحكم النهائي بالبراءة مثلاً وأن براءته لم تكن مبنية على أسباب شخصية خاصة به .

دفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار من النيابة ٣٤٤ (٤٦٨) ج٦
بحفظها . هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . يجب لقبوله أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي عين الواقعة التي سبق حفظها . استقلال كل من الواقعتين . لا يصح التمسك بهذا الدفع . مثال . متهم بالتعويل في معيشته على ما تكسبه زوجه من الدعارة . سبق اتهامه بإدارة بيت للدعارة وحفظ هذه التهمة . لا يمنع من محاكمته ولو أن واقعة إحضار المتهم أشخاصاً متعددين إلى منزله لارتكاب الفحشاء فيه مع زوجته مقابل أجر يمكن أن تكون أيضاً محل اعتبار في جريمة إدارة المنزل للدعارة .

أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم ٤٠٤ (٥٧١) ج٤
عليهم . اعتبارها عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة إلى هؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر لهم في القانون . حكم ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً ويبنى على ذلك براءة متهم فيها . يستفيد منه كل من يتهمون في ذات الواقعة فاعلين أو شركاء قدموا للمحاكمة معه أم قدموا على التعاقب بإجراءات مستقلة .

فاعل . حكم صدر ببراءة الفاعل على أساس أن الواقعة لا عقاب ٣٠٥ (٥٧٩)
عليها . استفادة الشريك من هذا الحكم ولو لم يكن طرفاً فيه . حجية ٣٩٢ (٦٤٨) ج٥
هذا الحكم في حق الكافة . أحكام الإدانة أو أحكام البراءة لأسباب متعلقة بأشخاص متهمين معينين بالذات . لا حجية لها في هذا الصدد .

الاحكام الصادرة بالعقوبة . شروط حجيتها . حكم بإدانة متهم في ٥٤٥ (٦٨٢) ج٦
واقعة . لا حجية له بالنسبة لمتهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وجوب تمكين كل متهم من الدفاع عن نفسه قبل الحكم عليه .

حكم ابتدأى بتبرئة المتهمين جميعاً . استئناف النيابة بالنسبة لأحدهم . إدانته ٥٩٣ (٧٢٨) ج٦

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

استثنائياً بناءً على أسباب مؤدية إليها . الحكم الابتدائي لا تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدهم .

حكم بانقضاء الحق في إقامة الدعوى بسبب وفاة المتهم . لا يمنع من إعادة النظر فيها إذا ظهر أن المتهم لا يزال حياً . هو في هذه الصورة لا يعتبر حكماً حائزاً قوة الشيء المحكوم فيه . هو إعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم إلا أن تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد .

حكم ببراءة المتهم في جريمة مستمرة (إدارة محل عمومي بدون رخصة) . استمرار المتهم في إدارة المحل على الرغم من إلغاء الرخصة . معاقبته على ذلك مهما كان سبب الحكم السابق ببراءته . لا خطأ . الحكم السابق لا تكون له حجية .

حكم ابتدائي ببراءة متهم في دعوى مباشرة رفعت عليه لما وقع منه من قذف ورفض التعويض المطلوب . استئناف المدعى دون النيابة . القضاء بالتعويض استثنائياً تأسيساً على المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدني . تعرض المحكمة في حكمها لإثبات واقعة القذف . لا اعتراض عليه ما دام أن الدعويين المدنية والجنائية رفعتا معاً أمام المحكمة الجنائية . الحكم في الدعوى الجنائية لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية .

حكم في مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه . سند المخالفة هو حكم بالإدانة في جريمة سرقة . الطعن فيه في صدد الطعن على الحكم الصادر في مخالفة مقتضى إنذار الاشتباه . لا يصح . هو بوصف كونه حكماً صحيحاً في المناسبة التي صدر فيها يعتبر صحيحاً في جميع المناسبات الأخرى التي تقتضي الرجوع إليه فيها .

العبارة فيما تقتضي به الأحكام والأوامر هي بما ينطبق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى . التعويل على الأسباب . مداه . بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة للمنطوق ومدعمة له . حكم من المحكمة المركزية بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنائية . تقديمها إلى قاضي الإحالة بتهمة أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين في وجهه مما نشأ عنه عاهة

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

بالعين . أمره باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ . تحدثه في أسباب هذا الأمر عن إصابة العين وتشككه في صحة نسبتها إلى التهم . عدم إشارته في منطوق الأمر إلى ذلك وتقريره فيه باعتبار الواقعة بشقيها إصابة الرأس وإصابة العين جنحة . إصدار الأمر على هذه الصورة خطأ . طعن النيابة في هذا الأمر . لا اعتداد عند نظره بما ورد في أسبابه غير متعلق بالمنطوق .

حكم بتقدير تعويض للدعى المدنى . نقضه لبطلان جوهرى فيه . ٣٣٩ (٣٨٣) ج ١
الدعى المدنى يعود إلى مركزه الأسمى قبل المحاكمة الجنائية وتعتبر دعواه أمام محكمة الإحالة دعوى جديدة يقدرها كيفما شاء دون التقيد بطلباته السابقة التى تعتبر أنها قد زالت بنقض الحكم الذى قدرها إلا إذا كان قد صدر منه ما يفيد قبوله الحكم المنقوض ففي هذه الحالة يكتسب هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى التعويض المدنى .

حكم من القاضى الجزئى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لما رآه فيها من ٢٠٠ (٢٤١) ج ١
شبهة الجنائية . صيرورته نهائياً . تقديم النيابة الدعوى لقاضى الإحالة . يجب عليه إحالتها إلى محكمة الجنايات دون سواها ، إما باعتبارها جناية وإما باعتبارها جناية أو جنحة بطريق الحيرة إن كان لا يرى فيها إلا جنحة . حكم القاضى الجزئى يترتب عليه حتماً تجريد محاكم الجنج من نظرها (١) .

قرارات المجالس الحسبية عن تصفية الحساب . لا تكون حجة على ٤٨ (٦٩) ج ٥
متولى أمر عدى الأهلية إلا إذا قبلها .

قرار من سلطة التحقيق بحفظ بلاغ كاذب لعدم صحته . لا يمنع ١٩٨ (٢٤٠) ج ١
محكمة الموضوع عند نظر القضية من استئناف التحقيق أو استيفاء ما نقص منه لتحكم فى الدعوى غير مقيدة بما رآته سلطة التحقيق .

قرار قاضى الإحالة . إحالة دعوى جنائية على محكمة الجنج عملاً بقانون ٣٤ (٢٧) ج ٢

(١) عدلت المحكمة عن هذا الرأى وأجازت لقاضى الإحالة أن يقرر بإعادة الدعوى إلى محكمة الجنج عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ كما هو ظاهر فى موطن ذلك من هذا الفهرست .

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقتراها بظروف مخففة . الحكم فيها نهائياً من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظرها . عدم طعن النيابة في هذا الحكم بطريق النقض . تقديمها الدعوى ثانية إلى قاضى الإحالة . يتعين عليه أن يقرر بإحالتها على محكمة الجنايات للفصل فيها بما تراه . لا يمتنع من هذه الإحالة كونه قد قرر من قبل إحالتها على محكمة الجنج فإن قراره هذا لم يغير من وصفها بجناية وإنما قصد به تمكين محكمة الجنج من القضاء فيها بعقوبة الجنحة . خلو المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر من النص على ما يجب إجراؤه في هذه الحالة . قياس هذه الصورة على الحالة انبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ تحقيق .

قرار قاضى الإحالة الصادر بتوفر بعض الأعذار الشرعية أو الظروف ٣٥ (٢٨) ٢ >
المخففة التى تبيح الحكم فى جناية بعقوبة الجنحة . حيازته لقوة الشيء المحكوم و ٢٦٥ (٣٥٠) ٣ >
فيه بعد صيرورته انتهائياً على خلاف ما عرف من أن القرارات الصادرة عادة من سلطة التحقيق ليست لها هذه القوة . قرار قاضى الإحالة أن التهم كان فى حالة دفاع شرعى وأنه تخطى حدود هذا الدفاع وإحالة القضية بناءً على ذلك على محكمة الجنج وصيرورة قراره هذا نهائياً . على محكمة الجنج مراعاة النتيجة القانونية التى قررها لما لهذا القرار من القوة .

أمر إحالة قضية إلى محكمة الجنج طبقاً للمادة الأولى من قانون ١٨٢ (٣٤٦) ٥ >
١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . المعارضة فيه . لا تجوز إلا من النائب العمومى دون غيره . عدم معارضته فيه . حيازته لقوة الشيء المحكوم به ولو كان فيه خطأً من جهة تطبيق القانون أو تأويله . اكتساب التهم الحق فى محاكمته أمام محكمة الجنج وفى عدم توقيع عقوبة الجناية عليه .

أمر جنائى . واقعة اعتبرتها النيابة جنحة ضرب بسيط . تقديمها ٤٤٩ (٥٨٧) ٦ >
إلى القاضى الجزئى . إصداره أمراً جنائياً بتغريم المتهم خمسين قرشاً . إعلانه إلى العمدة لغياب المتهم . مضى ميعاد المعارضة فيه . صيرورته نهائياً . وفاة الجنى عليه بعد ذلك . إحضار المتهم إلى النيابة . إعلانه شخصياً بالأمر .

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

معارضته فيه . الفصل في المعارضة بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى .
إعادة التحقيق وتقديم المتهم إلى محكمة الجنايات . طعنه في الحكم الصادر منها
بعدم جواز محاكمته لنهاية الأمر الجنائي . لا يقبل . معارضته في الأمر
وحضوره الجلسة التي حددت لنظرها يترتب عليه قانوناً اعتبار الأمر
كأن لم يكن .

دعوى بنوة . الحكم فيها بثبوت البنوة من المحكمة الشرعية . دعوى ٢٦ (٤٨) ج١
تعويض عن الأضرار التي ترتبت على شهادة الزور التي أدلى بها في دعوى
البنوة . دعويان مختلفتان . البحث في أقوال الشهود ووزنها مما هو مقتضى
دعوى التعويض . لا يعتبر تجديداً للنزاع في موضوع البنوة الثابتة بحكم نهائي .
وحدة المسألة المبحوث فيها في الدعويين . لا تغير من اختلافهما موضوعاً .
تضمن الشهود الزور . لا يفسخ شرعاً الحكم القائم على شهادتهم . الحكم
الضمني كالحكم القسدي لا يتعلق بطرق الدفاع ووسائله . هو ينزل على الحقوق
المتنازع فيها بين الخصوم . لا يمكن اعتبار الشهود في دعوى ما خصوماً فيها
يمثلهم من استشهد بهم وينوب عنهم نيابة قانونية صحيحة يصح أن يقال معها
إن الحكم صدر لهم أو عليهم إذا صدر له هو أو عليه . الحكم في دعوى
البنوة اعتماداً على شهادة الشهود . ليس حكماً ضمناً بصحة شهادتهم .

حكم من المحكمة الشرعية بنفقة بنساء على شهادة الشهود . رفع ٢٩٣ (٣٦١) ج٢
النيابة الدعوى على هؤلاء الشهود لما تبينته من أنهم شهدوا زوراً . دخول
المحكوم عليهم في دعوى النفقة مدعين بحق مدنى . لا يجوز للشهود أن يدفعوا
بعدم قبول الدعوى المدنية احتجاجاً بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية الذي
أخذ بشهادتهم . الدعوى الشرعية ودعوى التعويض دعويان مختلفتان
من حيث الموضوع والسبب والخصوم . الحكم الصادر في أولاهما . لا يحتج به
في الأخرى .

دعوى . رفعها عن واقعة معينة بوصف معين . الحكم فيها بالبراءة . ٣٢٢ (٤١٥) ج٣
لا يجوز إعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة بوصف جديد . اقتران الواقعة

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

الأصلية الواقعة أخرى تكون جريمة مستقلة مخالفة للجريمة الأصلية . الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى .

دعوى . رفعها على شخص بوصف كونه سارقاً . الحكم ببراءته من ٣٢٢ (٤١٥) ج ٣
السرقه . رفع الدعوى عليه من جديد بوصف كونه مخفياً للأشياء المسروقة .
يجوز ولو كانت الواقعة المكونة للجريمة الإخفاء قد ذكرت النيابة في مرافعتها
في قضية السرقه على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقه وكانت
المحكمة قد عرضت لذكرها في دعوى السرقه باعتبارها دليلاً قدمته النيابة لها
على التهمة المذكورة .

ارتكاب عدة جرائم في أماكن مختلفة تنفيذاً للغرض المقصود من ١١٢ (٢١٦) ج ٥
التجهر الذي كان التهم مشتركاً فيه . يجب ألا يوقع على كل من اشترك فيه
إلا عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم . ذلك لا يلزم عنه أن الحكم بالبراءة
في واحدة منها لسبب ما يقتضى البراءة في الجرائم الباقية مع ثبوتها . محاكمة
التهم عن بعض ما ارتكبه من تلك الجرائم . لا يؤثر فيها سبق محاكمته عن
واحدة أو أكثر منها إذا كانت قد انتهت بالبراءة .

دعوى مدنية . استخلاص المحكمة الجنائية أن دعوى التعويض السابق ١٣٣ (٢٥٧) ج ٥
رفعها من المدعى المدني أمام المحكمة المدنية تناولت تعويض الضرر عن التزوير
والاستعمال المرفوعة بهما الدعوى أمامها . قضاؤها بعدم قبول طلب التعويض .
إثارة الجدل بشأنه . لا تجوز .

دعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية . دعوى مدنية أمام المحكمة ٢٤٢ (٤٣٦) ج ٥
المدنية . وحدة الموضوع في الدعويين . الصيغة الجنائية التي يعطيها المدعى
بالحق المدني للدعوى المباشرة . لا تأثير لها في وحدة السبب في الدعويين .
إضافة جرائم أخرى في الدعوى المباشرة متعلقة بالأوراق المرفوعة بها الدعوى
المدنية . متى يكون لها تأثير ؟ دعوى مدنية من قيم على محجور عليها بالمطالبة
بتعويض عما لحقها من ضرر . دعوى مباشرة منه ومن ابنتها باعتبارها دائنة
لأمها أو مستحقة لنفقة عليها . المطالبة في هذه الدعوى من جانب البنت

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

بحقوق الأم . تمسك البنت باختلاف الخصوم في هذه الدعوى عنهم في الدعوى المدنية . لا يقبل .

٢٦٧ (٢٢٣) ج ٢ منهم في جرمي نصب وسرقة . الحكم ببراءته ابتدائياً . استثنائه من ١٧١ (٢٢٣) ج ٢ النيابة . حكم المحكمة الاستئنافية غيبياً بتأييد حكم البراءة في النصب وبمعاقبة المتهم على السرقة . المعارضة فيه من المتهم . إلغاء الحكم الغيابي الصادر بالبراءة في تهمة النصب . لا يصح لكونه نهائياً .

٢٦٧ (٣٣١) ج ٢ منهم اتهم بجريمتين . حكم محكمة الدرجة الأولى بالعقوبة في كل منهما . حكم المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وتبرئة المتهم مما أسند إليه . هذا الحكم بصيغته العامة هذه يعتبر صادراً في التهمتين ولو كانت المحكمة لم تتناول في أسباب حكمها إلا إحداها . لا يجوز للنيابة تقديم الدعوى ثانية إلى المحكمة الاستئنافية ، ولا يجوز لهذه أن تعيد النظر في موضوع التهمة التي أهملت الإشارة إليها في الأسباب .

٢٠٦ (٢٧٠) ج ٣ واقعتان أسندتا إلى متهم بعينه في قضيتين وصفتا في الحالتين بوصف قانوني واحد ووقعتا لغرض واحد وفي ظروف متماثلة . وحدة السبب في الواقعتين . متى تعتبر متوافرة ؟ إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم واحدة في الحالتين .

١ جريمة . تنفيذها بعدة أفعال داخلية تحت الغرض الجنائي الواحد . العقاب ١ على كل فعل منها على حدة غير جائز . المحاكمة على ما ظهر من تلك الأفعال تمنع من إعادة الدعوى بشأن الأفعال التي لم تظهر إلا من بعد هذه المحاكمة . مثال في جريمة اختلاس وتزوير .

٢٠١ (٢١٢) ج ٤ الأفعال الواقعة قبل المحاكمة النهائية ، ما كان منها محل نظر في تلك المحاكمة وما لم يكن . جميعها تكون جريمة واحدة . رفع الدعوى على امرأة ١٩٨ (٣٧٨) ج ٥ بجريمة من جرائم العادة . ضبط واقعة أخرى لها لاحقة للوقائع الأولى وقبل الفصل في الدعوى الخاصة بها . يجب على المحكمة أن تقرر — ولو من تلقاء نفسها — ضم وقائع الدعويين وتحكم فيها على اعتبار أن جميع تلك الوقائع تكون جريمة واحدة .

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

محاكمة المتهم عن فعل . الحكم له بالبراءة أو القضاء بإدانته . فعل سابق ٩٩ (١٤٠) ج ٦
رمى به المتهم إلى ذات الغرض الذي قصد إليه بالفعل الذي حوكم
من أجله . إعادة محاكمته عن هذا الفعل السابق . لا تجوز ولو لم يكن قد
ذكر صراحة في التهمة التي حوكم من أجلها . واقعة مقامة على ذات الأساس
الذي أقيمت عليه الوقائع الأخرى التي حكم فيها ببراءة المتهم . رفع الدعوى
على المتهم بتلك الواقعة بعد الحكم ببراءته . لا يصح . الدفع بسبق الفصل
في الدعوى . وجوب تحقيقه وتبرئة المتهم عند ثبوت صحته .

المعاقبة التأديبية لا تمنع من المحاكمة الجنائية مادامت الفعلة المرتكبة ٧٨ (٦٩) ج ٢
جريمة منصوصاً عليها في قانون العقوبات . ٧٩ (١٠) ج ٥

عسكري متهم بإحراز حشيش . محاكمته أمام المجلس العسكري ١٩٢ (٢٤٨) ج ٢
عن مخالفته الأوامر العسكرية . لا تمنع من محاكمته عن تهمة إحراز
الحشيش أمام المحاكم .

محاكمة شخص عن فعل جنائي وقع منه . متى لا تجوز محاكمته مرة ٣٥٩ (٦١٩) ج ٥
أخرى عن هذا الفعل ذاته ؟ شرط ذلك . أن تكون للمحكمة الأولى سلطة
الفصل في هذا الفعل بجميع أوصافه وعلى الأخص الوصف الأشد . مجلس
عسكري . حكمه في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين
العسكرية . جواز محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الوصف الأشد الذي
تحمله الواقعة موضوع المحاكمة .

متهم . سبق محاكمته أمام المحكمة العسكرية عن تهمة ذبح جمل ٣٧٢ (٥١٢) ج ٦
خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه . تقديمه إلى المحكمة الجنائية بتهمة
بيعه لحوماً فاسدة أكل الحنظل عليه منها ثمار . هذه واقعة مختلفة . لا وحدة
بين الدعويين .

تشويش بالجلاسة يتضمن قدفاً وسباً . حكم المحكمة على المتهم بسبب ٢٠٣ (٢٦٤) ج ٢

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

هذا التشويش . لا يمنع من محاكمته محاكمة قانونية مستقلة على ما تضمنه التشويش من القذف والسب .

حكم مدني نهائي بصحة سند . حكم جنائي بتزوير ذلك السند ٩٥ (٩٣) ج ٢
ومعاقبة مقترف التزوير . القاضي الجنائي لا يتفقد بحكم المحكمة المدنية .
شروط اكتساب الأحكام النهائية قوة الشيء المحكوم فيه لا تعد متوافرة في هذه الحالة .

حكم من المحكمة المدنية برد وبطلان ورقة . ليس له قوة الشيء ٦٧ (١٠١) ج ٣
المحكوم فيه لدى المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى بشأن تلك الورقة .

حكم في دعوى مدنية . لا تأثير له في الدعوى الجنائية ولا يقيد ١٩ (٢٠) ج ٤
المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى . متهم بجريمة إقراض بربا فاحش . حكم ١٦٨ (٣١١) ج ٥
مختلط يفيد أن المعاملة تجارية . لا يجدى المتهم في نفي التهمة عند ثبوتها .

حكم مدني بصحة الديون المقول باشتغالها على فوائد ربوية . لا حجية ٩١ (١٦٥) ج ٥
له في الدعوى العمومية بشأن جريمة الاعتياد .

تقدير التعويض على أساس المبالغ المختلصة في الحكم القاضي بالعقوبة . ١٨٤ (٣٥٠) ج ٥
لا يمنع التهم من المناقشة فيه أمام المحكمة المدنية عند وقوع الخطأ أو التكرار .

حكم في دعوى مدنية بنسأ على ورقة . لا يقيد المحكمة الجنائية ٤٣٤ (٥٦٨) ج ٦
فيما يتعلق بهذه الورقة . لهذه المحكمة أن تستبعدا من الأدلة المعروضة عليها متى اقتنعت بأنها مزورة .

حكم مدني . القاضي الجنائي غير مقيد بما يصدره القاضي المدني ٣٣٥ (٤٥٩) ج ٦
من أحكام .

محكمة مدنية . الطعن لديها بتزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى . ٨٢ (١١٦) ج ٦
رفضها سماع شهود لإثبات واقعة المديونية . دعوى عن سرقة هذا السند أمام
المحكمة الجنائية . سماع هذه المحكمة الشهود عن واقعة المديونية . عدم
الاعتراض على ذلك . الطعن في هذا الحكم بدعوى مخالفته للحكم المدني .

رقم القاعدة الصفحة

قوة الشيء المحكوم فيه (تابع) :

لا يقبل . هذا الدفع ليس من النظام العام . الطعن في حكم المحكمة الجنائية بدعوى مخالفته لحكم المحكمة المدنية . لا يقبل . الدعويان مختلفتان .

محكمة جنائية . تصديها وهي تحقق دعوى إلى واقعة أخرى بحثتها ٥٤٧ (٦٨٧) ج ٦ وقالت كلمتها فيها من جهة تعلقها بالدعوى المنظورة أمامها . ما تقوله من ذلك لا تلزم به المحكمة التي ترفع لها الدعوى عن تلك الواقعة .

حكم من محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً على اعتبار أنه لم تقدم ٢٧ (٣٥)

له أسباب . ثبوت أن أسباب الطعن كانت مقدمة ولكن قصرت النيابة و ٩٨ (١٣٩)

في إرسالها إلى قلم الكتاب . لا يصح بقاء هذا الحكم قائماً . ٤١٦ و (٥٤٩) ج ٦

حكم ببراءة متهم حصل عليه التهم بطريق الغش والتدليس . هذا ٥٩ (٥٠) ج ٢ الحكم لا يمنع من محاكمته والقضاء عليه بالعقوبة من أجل الجريمة نفسها (١).

محكوم عليه . عدم تقريره بالطعن ، أو عدم تقديمه أسباب الطعن ٣١٩ (٤١٦) ج ٤ في اليعاد . وفاته . حجية الحكم الذي صار نهائياً في حقه أثناء حياته . لا يمكن أن تتأثر بوفاته . هذه الوفاة لا تقتضي الحكم بانقضاء الدعوى العمومية ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للدعويين المدنية والجنائية .

قوة قاهرة (ر . مسؤولية مدنية) .

(ك)

كحول — الرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول :

تقشير . العمليات التي يوجب القانون على كل من يرغب في إجراء أي ٢٧١ (٥٢٩) ج ٥ منها بقصد التقشير إخطار مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج مقدماً . هي تقع الحبوب أو المواد الدقيقة أو النشوبة وتخمير المواد السكرية . العمليات الأخرى التي ذكرتها المادة الرابعة من الرسوم الخاص برسم الإنتاج على

(١) هذا الحكم محل للنظر .